

جامعة امحمد بوقرة \_ بومرداس  
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل  
شهادة الماستر أكاديمي

تخصص:  
محاسبة وتدقيق

الموضوع:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة  
دراسة حالة شركة ذات المسؤولية المحدودة لاستيراد وتوزيع المنتجات  
الكهربائية

تحت إشراف الأستاذ(ة):

ديلقاضي بلقاسم

من إعداد الطالبة:

حسني منية

رقم المذكرة 143

السنة الجامعية: 2022/2021 م



## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين خلق اللوح والقلم، وخلق الخلق من عدم، ودبر الأرزاق والآجال بالمقادير، أتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل الذي مدني بالقوة والصبر على مواصلة هذا العمل وإتمامه.

يسرني تقديم هذا الشكر لوالدي ووالدتي اللذين كانا أكبر مشجعي، وأشكر زوجي العزيز على دعمه ووقوفه في كل مرة الى جانبي.

واعترافا بالفضل والجميل أتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير والامتنان إلى الأستاذ الدكتور " بلقاسم بلقاضي " الذي أشرف على عملي هذا وتقانى في توجيهي إلى غاية إنجائه وجزيل الشكر موصول لكل من ساعدني من قريب أو بعيد.

## الاهداء

لقد تحديت نفسي وجميع العوائق، وتخطيتها بثبات بفضل من الله

أهدي ثمرة جهدي وتعبني الى أطفالتي "تاج الدين" و "رسيم"

الي زوجي سندي في الحياة

الي نفسي

## الملخص

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، من خلال التطرق للجانب النظري من الموضوع بمختلف أبعاده، كما تم دراسة حالة مؤسسة خاصة تنشط في قطاع الاستيراد والتصدير للمنتجات الكهربائية ذات الاستعمال المنزلي والصناعي، وذلك بهدف دراسة أثر التحليل المالي على اكتشاف مواطن القوة والضعف لدى المؤسسة وبالتالي تقييم أدائها المالي.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى أن التحليل المالي في المؤسسة يساعد المحلل المالي على تقدير وتقييم كفاءة ونشاط المؤسسة من خلال تقييم أدائها باستخدام عدة طرق وأدوات تتمثل أساسا في القوائم المالية.

## Abstract

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle que joue l'analyse financière dans l'évaluation de la performance financière des entreprises, en abordant le versant théorique du sujet dans ses différentes dimensions, et pour enrichir le sujet nous avons étudié le cas d'une entreprise privée active dans le secteur de l'import-export des produits électrique, afin d'apprécier l'utilité de l'analyse financière pour des fins de gestion, mesure de la performance financière, évaluation des forces et des faiblesses et d'accompagner les entreprises à prendre des décisions.

En conclusion l'analyse financière est un processus qui permet à l'analyste d'apprécier l'efficacité de l'entreprise en évaluant les résultats de ses activités, à l'aide des méthodes et des instruments utilisés

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	الاهداء
III	الملخص
XI	فهرس المحتوى
X	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء
01	تمهيد
02	المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
03	المطلب الأول: الميزانية
03	الفرع الأول: تعريف الميزانية
04	الفرع الثاني: مكونات الميزانية
05	المطلب الثاني: حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة
05	الفرع الأول: جدول حساب النتائج
07	الفرع الثاني : جدول تدفقات الخزينة
10	المطلب الثالث: جدول التغيرات في الأموال الخاصة و الملاحق
10	الفرع الأول: جدول التغيرات في الأموال الخاصة
11	الفرع الثاني: الملاحق

13	المبحث الثاني: الإطار النظري للتحليل المالي
13	المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي
13	الفرع الأول: تعريف التحليل المالي
14	الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي
14	الفرع الثالث: المدير المالي ومهامه
15	الفرع الرابع: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي
16	المطلب الثاني: استخدامات التحليل المالي وأنواعه
16	الفرع الأول: استخدامات التحليل المالي
18	الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي
20	المطلب الثالث: منهجية التحليل المالي
21	المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي
21	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته
21	الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي
25	الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي
26	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي
28	المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي
29	خلاصة الفصل

31	الفصل الثاني: دور اليات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
31	تمهيد
32	المبحث الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام التحليل المالي الساكن
32	المطلب الأول: التحليل المالي التقليدي
32	الفرع الأول: دراسة الميزانية المالية
34	الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي
37	الفرع الثالث: النسب المالية
43	المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي
43	الفرع الأول: مفهوم الميزانية الوظيفية
45	الفرع الثاني: مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل وأنواعه
46	الفرع الثالث: شروط التوازن المالي الوظيفي
47	المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الساكن
47	الفرع الأول: الانتقادات الموجهة للتحليل باستخدام النسب والمؤشرات المالية
48	الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لتحليل الوظيفي
49	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام التحليل المالي الديناميكي
49	المطلب الأول: جدول التمويل
49	الفرع الأول: تعريف وأهداف جدول التمويل
50	الفرع الثاني: إعداد جدول التمويل
54	المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة
54	الفرع الأول: بنود جدول تدفقات الخزينة
55	الفرع الثاني: المؤشرات المالية الأساسية لجدول تدفقات الخزينة
56	الفرع الثالث: النسب المالية المستخدمة في تحليل جدول تدفقات الخزينة
57	المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الديناميكي
57	الفرع الأول: الانتقادات الموجهة للجدول التمويل
57	الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لجدول تدفقات الخزينة
59	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
59	المطلب الأول: دور التحليل المالي الساكن في تقييم الاداء
60	المطلب الثاني: دور التحليل المالي الديناميكي في تقييم الاداء

61	المطلب الثالث: دور تقييم الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة
62	خلاصة الفصل
64	الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية
64	تمهيد
65	المبحث الأول: نبذة عن المؤسسة محل الدراسة
65	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة
65	الفرع الأول: القانون الأساسي للشركة
66	الفرع الثاني: فرع الاستيراد والتصدير
68	الفرع الثالث: فرع التوزيع
69	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
73	المطلب الثالث: قسم المالية والمحاسبة و مهامه
75	المبحث الثاني: اعداد القوائم المالية
75	المطلب الأول: اعداد الميزانية
76	الفرع الأول : مكونات الميزانية
78	الفرع الثاني: ميزانية المؤسسة
81	المطلب الثاني: اعداد جدول حسابات النتائج
83	المطلب الثالث: اعداد الميزانية الوظيفية وجدول تدفقات الخزينة
83	الفرع الأول: اعداد الميزانية الوظيفية
86	الفرع الثاني: اعداد جدول تدفقات الخزينة
90	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام التحليل المالي
90	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي
93	المطلب الثاني : تقييم الأداء باستخدام النسب المالية

96	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام الميزانية الوظيفية وجدول تدفقات الخزينة
96	الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي باستخدام التحليل المالي الوظيفي
98	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة
101	خلاصة الفصل
103	الخاتمة
106	المراجع
111	الملاحق

## قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	09
02	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	10
03	شكل الميزانية المالية	33
04	حالات رأس المال العامل وتفسيرها	34
05	أهم النسب المالية ودلالاتها	38
06	القسم الأول من جدول التمويل "التمويل المتوسط وطويل الأجل"	50
07	الجزء الثاني من جدول التمويل	53
08	مجموعة من المؤشرات التي تم حسابها بطريقتين المباشرة وغير المباشرة	55
09	النسب المالية المستخدمة في تحليل جدول تدفقات الخزينة	56
10	حصة كل شريك في المؤسسة	65
11	الإمكانات البشرية فرع الاستيراد والتصدير	67
12	الإمكانات البشرية فرع التوزيع	68
13	جانب الأصول من ميزانية المؤسسة للسنوات 2019/2018/2017	78
14	جانب الخصوم من ميزانية المؤسسة للسنوات 2019/2018/2017	79
15	جانب الأصول للميزانية المختصرة للمؤسسة لسنتي 2017، 2018 و 2019	80
16	يوضح جانب الخصوم للميزانية المختصرة للمؤسسة لسنتي 2017 و 2018 و 2019.	80
17	جدول حسابات النتائج للسنوات 2019/2018/2017	82
18	جانب الاستخدامات الميزانية الوظيفية لسنتي 2019/2018	83
19	جانب الموارد الميزانية الوظيفية لسنتي 2019/2018	84
20	الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الاستخدامات لسنتي 2018 و 2019	85
21	الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الموارد لسنتي 2018 و 2019	85

87	معادلات حساب بنود جدول تدفقات الخزينة	22
89	جدول تدفقات الخزينة الخاص بالمؤسسة خلال سنتي 2018 و2019	23
90	مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة في الفترة 2018 و2019	24
93	أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل الساكن	25
96	مؤشرات التوازن المالي انطلاقاً من الميزانية الوظيفية	26
98	دراسة التدفق النقدي المتاح لسنتي 2018 و2019.	27
99	نسبة التغطية النقدية لسنتي 2018 و2019	28
100	نسبة النقدية التشغيلية لسنتي 2018 و2019	29

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
19	أنواع التحليل المالي	01
24	تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي	02
36	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	03
54	الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية	04
72	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	05
74	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	06
86	الحسابات التي تدخل ضمن جدول تدفقات الخزينة	07
92	تمثيل بياني لمختلف مؤشرات التوازن المالي خلال سنتي 2018 و2019	08
94	تغير نسب السيولة خلال سنوات 2019-207	09

## قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية لسنة 2018	111
02	الميزانية المالية لسنة 2019	113
03	جدول حسابات النتائج لسنة 2018	115
04	جدول حسابات النتائج لسنة 2019	117
05	جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2018 و2019	118

## قائمة الرموز والاختصارات

الرمز / الاختصار	المعنى
FR	رأس المال العامل
BFR	الاحتياج في رأس المال العامل
BFRg	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
TR	الخزينة
FRN	رأس المال العامل الصافي
BFRex	الاحتياج في رأس المال العام للاستغلال
Ehex	الاستخدامات خارج الاستغلال
Rex	الموارد خارج الاستغلال

# المقدمة

## المقدمة

في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، أصبحت المؤسسة تواجه العديد من التحديات والتهديدات، وفي صراع دائم مع محيط يتمتع بتنافسية كبيرة تهدد استمراريتها. لذلك لجأت المؤسسات وكل الأطراف ذات المصلحة، للتحليل المالي الذي يعبر عن تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية وحاضرة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية المتبعة.

ويمكن القول بعبارة أخرى أن التحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا وذلك عن طريق استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي لتفسير للقوائم المالية، بهدف الحصول على بيانات ومعلومات مالية ذات مصداقية وشفافية مفيدة لاستخدامها في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرار.

ومن هنا كان لزاما على المؤسسات تحويل الأرقام التي تظهر في القوائم المالية والتقارير، الى معلومات مالية ذات دلالة تساهم في تقييم الأداء المالي وتحليل الفرص والتهديدات، وتقييم نقاط الضعف والقوة لتحقيق هدف المؤسسة الأساسي والمتمثل في تعظيم الأرباح، البقاء، والازدهار.

## الإشكالية

ان عملية تقييم أداء المؤسسات أصبح أمرا ضروريا، ومن ثم بات لزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه، ومن خلال ما سبق يمكن طرح اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في ظل الفرص والتهديدات؟**

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكننا إبراز التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماذا يقصد بالتحليل المالي؟ وماهي أهم الأطراف الفاعلة لقيامه؟
2. ما هو تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته لاستمرار المؤسسة؟
3. ما الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في تقييم وتقويم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية؟

وبهدف حصر الإجابة عن التساؤلات السابقة الذكر في منظور الإشكالية، فإنه يتوجب علينا إعطاء رد أولي عن بعض التساؤلات من خلال تبني الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات التي تربط عناصرها، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية.

**الفرضية الثانية:** إن تقييم أداء المالي في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

**الفرضية الثالثة:** تلعب أدوات التحليل المالي بمختلف أنواعها، دورا هاما في تقييم الأداء المالي وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية.

### أهمية الموضوع

ان التطور الأسواق وارتباطها، جعل المؤسسة تدخل في حلقة منافسة شديدة للحفاظ على استمراريتها وازدهارها، لذلك كان لزاما عليها إيجاد أداة تساهم في معرفة وضعيتها المالية الحاضرة والمستقبلية.

يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع الساعة، حيث أنه الأداة الأكثر مصداقية لتحليل النتائج المالية للمؤسسات، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سالمة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عوناً لها في ترشيد قراراتها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه الا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

### أهداف البحث

تهدفه هذه الدراسة إلى :

- ✓ التعرف على اليات التحليل المالي.
- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة.
- ✓ أثر التحليل المالي على تقييم الأداء المالي للمؤسسات.
- ✓ دراسة حالة مؤسسة وتشخيص أدائها ووضعها المالي، والتعرف الى أي مدى يساهم التحليل المالي في الكشف عن الانحرافات وتصحيحها.

## أسباب اختيار الموضوع

### ❖ الأسباب الموضوعية :

- ✓ أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني.
- ✓ معرفة كيفية عمل الوظيفة المالية في المؤسسة ومدى قدرتها على التحكم في التدفقات المالية.
- ✓ طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.

### ❖ الأسباب الذاتية :

- ✓ اهتمام شخصي بكل ما يتعلق بالتحليل والإدارة المالية للمؤسسات.
- ✓ كون الموضوع متشعب ومرتبب بالقوائم المالية والمعلومة المالية.

## منهج البحث

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجزء النظري من خلال الفصل الأول والثاني، القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصل الثالث على منهج دراسة الحالة الذي تم فيه دراسة حالة مؤسسة استيراد و تصدير المنتجات الكهربائية و توزيعها، على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة، ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع سواء باللغة العربية والأجنبية بغية إضافة مصداقية أكبر لموضوع الدراسة.

## صعوبات البحث

- ✓ شح المراجع الجديدة في التحليل المالي.
- ✓ تشعب الموضوع و صعوبة الالمام بجميع أطرافه لقصر مدة البحث.
- ✓ عدم الحصول كل المعلومات اللازمة للقيام بالتحليل المالي وتقييم الأداء.

## حدود الدراسة

**الحدود الموضوعية :** نظرا لكون موضوع التحليل المالي موضوع متشعب و متفرع يحتمل الكثير من المتغيرات والأدوات، تم حصر أدوات التحليل في استخدام التحليل المالي الساكن و الديناميكي، كما تم حصر متغير تابع واحد ألا و هو تقييم الأداء.

**الحدود المكانية و الزمانية :** امتدت فترة الدراسة من فيفري 2022 الى ماي 2022، حيث تمت الدراسة في مؤسسة خاصة للاستيراد و التصدير و توزيع المنتجات الكهربائية بالجزائر من خلال تقييم الأداء المالي خلال فترة 2017-2019.

## الدراسات السابقة

✓ دراسة بن هدى خالد، " دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح.

تحت إشكالية : كيف يمكن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ؟

تمت الدراسة خلال الفترة 2012-2014 في مؤسسة حليب النجاح- الجزائر-.

خلصت الدراسة للنتائج التالية :

• يعتبر التحليل المالي وتحليل المؤشرات المالية وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها مؤسسة حليب النجاح بمغنية.

• المؤسسة محل الدراسة تحقق توازن مالي على الرغم من اختلال بعض النسب.

✓ دراسة بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء-دراسة حالة شركة اسمنت السعودية- ، سنة 2011.

تحت إشكالية: هل التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث، كفيل لتقييم عادل

لأسهم الشركات وفقا لمؤشرات تقييم الأداء الحديثة؟

تمت الدراسة في السعودية خلال الفترة 2006-2010، حيث اعتمد الباحث على المنهجين النظري

و العملي في معالجة الموضوع.

و خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

• إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعهما الكمي وإهماله لجوانب أخرى تكتسي نفس

أهمية الجانب الأول، مع توضيح الغاية من تطبيق هذا المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي.

• وضع علاقة تكامل وظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث مع إبراز ايجابيات التكامل

فيما بينهما خاصة وأنهما يعتبران شقين أساسيين في التحليل المالي الأساسي؛

• تحليل أثر تطبيق المنهج الحديث في دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات بالإضافة إلى التقييم العادل

لأسهمها؛

✓ دراسة علي فاضل الجابر بعنوان: " التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء " دراسة تحليلية

للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية. لسنة 2006.

هدفت الدراسة إلى قراءة البيانات المالية لشركة الخزف السعودية، لإبراز أن التحليل المالي هو وسيلة من

وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، اعتمدت الدراسة المنهجين النظري و العملي من خلال استبانة وقد

أجريت الدراسة في السعودية .و توصلت الدراسة عدد من النتائج أبرزها ما يلي:

• تحتل وظيفة تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية موقعا مهما، وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف في أدائها ومعالجتها.

• استخدام التغير في المؤشرات المالية يكون ذا فائدة كبيرة للمتعاملين في السوق المالية ، إلا أن هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحة ومهمة في مجال تقييد أداء الشركة والحكم على أسعار أسهمها المتداولة في السوق.

وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول حيث :

يتناول الفصل الأول المفاهيم الأساسية لكل من التحليل المالي والأهداف المتوخاة منه ، والأطراف المتوقع الاستفادة من نتائجه، كما يتطرق هذا الفصل أيضا إلى الوثائق المحاسبية التي تعد من بين أهم المصادر الداخلية للبيانات اللازمة لعملية التحليل المالي، بالإضافة الى المفاهيم الأساسية لتقييم الأداء المالي وخطواته داخل المؤسسة بهدف اتخاذ القرار .

أما الفصل الثاني، فقد تناول دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، وذلك من خلال عرض أهم أدوات التحليل المالي الساكن والوظيفي ومختلف المؤشرات والنسب الناتجة عنهما والتي تستخدم أساسا لتقييم الأداء واتخاذ القرار في ظل الانتقادات الموجه لكل أداة.

أما الفصل الثالث، فقد تم فيه دراسة حالة في مؤسسة خاصة للاستيراد والتصدير وتوزيع المنتجات الكهربائية، حيث تم اسقاط الجانب النظري على القوائم المالية للمؤسسة وحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية باستخدام التحليل المالي الساكن والديناميكي، بهدف تقييم أدائها المالي خلال فترة الدراسة 2017-2019.

## الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

## تمهيد الفصل

تعتبر القوائم المالية أداة لتأطير المعلومة المالية في المؤسسة ووضعها في قالب يسمح لمتخذي القرار أو المستخدمين ذوي العلاقة في اتخاذ القرار وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي التي تسمح بتفسير الأرقام المتحصل عليها في القوائم المالية للحكم على أداء المؤسسة وجودة تسييرها.

ولذلك سننطلق في هذا الفصل الى المفاهيم الأساسية لكل من التحليل المالي وتقييم الأداء ومختلف القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي، حيث تناول:

المبحث الاول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

المبحث الثاني: ماهية التحليل المالي

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

## المبحث الاول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

تعد القوائم المالية هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي والوسيلة الرئيسية لإنتاج معلومة قابلة للتفسير والفهم وإيصالها إلى الأطراف المعنية وتزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لاتخاذ القرار تقييم أداء المؤسسة.

القوائم المالية تعتبر وسيلة بموجبها يتم نقل صورة مختصرة عن الأرباح المركز المالي للإدارة والأطراف المعنية، وبالتالي فالقوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية متفق عليها محاسبيا مبنية ومجمعة باستعمال أدوات وفق أشكال معينة لتتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة، وتشتمل هذه القوائم المالية عامة.<sup>1</sup>

تقدم المؤسسة حوصلة نشاطها في شكل قوائم مالية عن دورة محاسبية، والتي حددها النظام المحاسبي المالي من خلال القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي<sup>2</sup>، من خلال المادة 25 منه الكشوف المالية الواجب اعدادها من طرف الكيانات الخاضعة لهذا القانون فيما يلي:

- الميزانية.

- حسابات النتائج.

- جدول سيولة الخزينة.

- جدول تغير الأموال الخاصة.

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

---

<sup>1</sup>قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2010، ص 47

<sup>2</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007-المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 05.

## المطلب الأول: الميزانية

ان الغرض من اعداد الميزانية هو وضع المعلومات المالية في قالب مبسط يساعد مسيري المؤسسات و المستثمرين، و مختلف طالبي المعلومة في اتخاذ القرار و تقييم المركز المالي للمؤسسة.

كما تُعتبر الميزانية من أهم مصادر معلومات التحليل المالي نظراً لاحتوائها على بيانات ومعلومات مالية مهمة تُمَثِّل الركيزة الأساسية لدراسة الحالة المالية للمنشأة أو المشروع خلال فترة معينة.

### الفرع الأول: تعريف الميزانية

وهي عبارة عن بيان يساهم في توضيح المركز المالي للمؤسسة أثناء تاريخ معين، وغالباً يكون في نهاية الفترة الزمنية المحاسبية، وتساعد على توضيح طبيعة الأصول التي تمتلكها الشركة، والالتزامات المترتبة عليها، والمبلغ المالي المتبقي بعد دفع قيمة الالتزامات.<sup>1</sup> كما تم تعريفها على أنها قائمة مالية تُلخّص كافة الموجودات، والمطلوبات، وحقوق المساهمين الخاصة بمنشأة ما أثناء فترة زمنية مُحددة، وتُساهم هذه المكونات الثلاثة بتوضيح طبيعة أملاك المؤسسة، والمبالغ التي يتم استثمارها في عملياتها المتنوعة.<sup>2</sup>

ووفقاً للمعيار الدولي رقم 1 تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.<sup>3</sup>

وعرفت الميزانية على أنها عبارة عن قائمة أو تقرير يوضح مصادر الأموال التي تحصلت عليه المؤسسة، وكيفية استثمارها في المجالات المختلفة لأنشطة المؤسسة، بحيث تساعد في التعرف على التزامات المؤسسة والمتمثلة في الخصوم الثابتة والخصوم المتداولة، و أيضاً الأصول المختلفة في مجموعات توضح الغرض من اقتناء كل نوع من أنواع الأصول.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> balance sheet", Business Dictionary, Retrieved 8-5-2017

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ذكره

<sup>3</sup> بن قطيب علي، خطاب دلالي، أهمية اعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 و النظام المحاسبي المالي-، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد 04، العدد 01، سنة 2019، ص 05

<sup>4</sup> محمد الصيرفي، التحليل المالي – وجهة نظر ادارية محاسبية -، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2014، ص 108

الميزانية عبارة عن جدول يعد في تاريخ معين، يظهر عناصر كل من الأصول والخصوم المؤسسة على أساس تصنيف محدد، بحيث يقسم جانب الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية، كما يقسم جانب الخصوم إلى أموال خاصة وكذا خصوم غير جارية وخصوم جارية.

ولكن ما يعاب عليها أن الكثير من بنودها يقاس بالتكلفة التاريخية والبعض الآخر يخضع للتقدير الشخصي، مما يضع هذه القائمة في جدلية حول شفافية الأرقام المعروضة وهل تعبر بشكل صادق عن ممتلكات المؤسسة والتزاماتها.

### الفرع الثاني: مكونات الميزانية

أ. الأصول: هي الموارد او الممتلكات التي تسيرها المؤسسة والتي الهدف منها تحقيق منافع اقتصادية في المستقبل وتنقسم الى نوعين<sup>1</sup>:

❖ **الأصول غير الجارية** وهي موجهة لخدمة المؤسسة لفترة حياتها طويلة تتجاوز 12 شهرا وتنقسم بدورها الى:

• **الأصول المعنوية**: مثل بر امج الإعلام الآلي، شهرة المحل التجاري، العلامات التجارية... الخ؛

• **الأصول العينية**: مثل المعدات والمباني ومعدات نقل... الخ

• **الأصول المالية**: التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل.

❖ **الأصول الجارية** وهي الممتلكات التي تنوي المؤسسة استهلاكها او بيعها خلال فترة لا تتجاوز 12 شهرا.

• كالبضاعة الموجهة للبيع او ديون الموردين قصيرة المدى.

• كذلك تعتبر الأموال الموجودة في البنك او الصندوق او الحساب البريدي للمؤسسة من الأصول الجارية باعتبارها تحت الطلب في أي فترة من الدورة المحاسبية.

---

<sup>1</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية، الجريدة الرسمية، العدد 19، صادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 23.

ب. **الخصوم** : تعبر عن الالتزامات الراهنة للمؤسسة والناجمة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة لمؤسسة في خروج موارد مماثلة لمنافع اقتصادية.

#### ❖ رؤوس الأموال الخاصة ،

❖ **الخصوم غير جارية** : هي جميع الديون الغير لدي المؤسسة ( التي تفوق مهلة تسديدها دورة الاستغلال ) 12 شهرا أو السنة المالية( مثل الديون الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل).

❖ **الخصوم الجارية** : هي جميع الديون الغير لدي المؤسسة ( التي لا تفوق مدة تسديدها دورة الاستغلال ) 12 شهرا أو السنة المالية ( مثل الديون القصير الأجل وديون الموردون...)<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة

ان الغرض الأساسي من اعداد جدول حساب النتائج هو الوصول الى النتيجة التي توصلت اليها المؤسسة من ربح أو خسارة خلال دورة محاسبية، تساعد في الحكم على مدى نجاح المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأرباح.

في حين أن الغرض من اعداد جدول التدفقات النقدية هو تقدير السيولة المتاحة ومدى مساهمة مختلف أنشطة المؤسسة في تحقيق تدفق نقدي.

### الفرع الأول: جدول حساب النتائج

على العكس من جدول الميزانية (اصول وخصوم) الذي يظهر ما للشركة وما عليها منذ تأسيسها، فإن حسابات النتائج تحتوي على أعباء ونواتج سنة محاسبية واحدة ما يعطي مدى فعالية الشركة خلال هذه الفترة (ربح او خسارة).

### أ. تعريف جدول حسابات النتائج:

يعرف حساب النتائج على أنه كشف إجمالي للأعباء والمنتجات التي أنجزها الكيان أثناء مدة معينة (عادة سنة)، حيث يبرز حساب النتائج النتيجة الصافية لهذه المدة، وحسب النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات هناك نوعين من حساب النتائج :

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ذكره، ص 23 .

- حساب النتائج حسب الطبيعة.
- حساب النتائج حسب الوظيفة.

يحتوي حسابات النتائج على الأعباء والناتج، الفرق بينهما يشكل النتيجة المحاسبية الصافية (ربح أم خسارة)، هذه الأعباء والناتج مقسمة الى عدة اصناف مما يسمح بالتحليل الجيد لفعالية الشركة خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة (كاملة).

## ب. مكونات جدول حسابات النتائج<sup>1</sup>:

### ❖ الناتج في حسابات النتائج

يعتبر رقم الاعمال اهم ناتج في حسابات النتائج حيث أنه يعطي صورة عامة عن الحالة الصحية للمؤسسة، وبصفة عامة يمكن تقسيم الناتج الى ثلاثة اقسام رئيسية.

- **ناتج الاستغلال** وتتمثل في رقم الأعمال وإعانات الاستغلال المستلمة والإنتاج المثبت والتغيرات في المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع؛
- **الناتج المالية** وتتمثل أساسا في عائدات ودائع الخزينة والأرباح وأرباح السندات و أسهم الشركة؛
- **الناتج الاستثنائية** و تتمثل في العائدات الخارجة على الاستغلال العادي للشركة كالتنازل عن الاستثمارات؛

### ❖ الأعباء في حسابات النتائج

الأعباء هي ايضا مثل الناتج تصنف لعدة أقسام:

- **المشتريات المستهلكة** وتتمثل في المخزونات المستهلكة والمواد الاولية المستهلكة؛
- **الاستهلاكات الخارجية** مثل أعباء الكراء، أعباء الهاتف، أعباء الكهرباء، التأمينات، التوصيلات المختلفة...؛
- **اعباء المستخدمين و تضم الاجور و الاعباء الاجتماعية المتعلقة بالعمال؛**

<sup>1</sup> république algérienne démocratique et populaire ; ministère des finances ; conseil national de la comptabilité ; Modèles des états financière [www.cnc.dz](http://www.cnc.dz) ; P 07.

- **الضرائب والرسوم** وتضمن كل أنواع الضرائب والرسوم التي تتحملها الشركة؛
- **الأعباء المالية** وتتمثل في فوائد القروض المتحصل عليها من طرف الشركة بمختلف أشكالها؛
- **الأعباء الاستثنائية** وتتمثل في المصاريف الخارجة عن النشاط العادي للشركة؛

## الفرع الثاني: جدول تدفقات الخزينة

الغرض من اعداد جدول سيولة الخزينة ضمان توفير معلومات حول التغيرات في النقدية وشبه النقدية للكيان خلال الفترة المحاسبية من خلال قائمة التدفقات النقدية، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية للحكم على قدرة الكيان على توفير النقدية، وتستخدم قائمة التدفقات النقدية غالبا كمؤشر للتنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وأثر التغير في الأسعار.

### أ. تعريف جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.<sup>1</sup>

ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

<sup>1</sup>يوسف قريشي و ألياس بن ساسي، التسيير المالي: دروس و تطبيقات، الأردن: دار وائل، 2006، ص 204

## ب. مكونات جدول تدفقات الخزينة:

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية :<sup>1</sup>

❖ **التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال** (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).

❖ **تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار** أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).

❖ **التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل** (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).

ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناء على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة و منظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصدرها.

## ت. عرض جدول تدفقات الخزينة :

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية و جامعات و معاهد مختصة و فرق بحث و محللين ماليين و غيرها ،ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي و المالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة عملا بما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي رقم 07<sup>2</sup>:

❖ **الطريقة المباشرة :** و التي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لاجمالي المقبوضات النقدية و اجمالي المدفوعات النقدية خلال فترة، حيث أن هذه الطريقة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر بمقتضى الطريقة غير المباشرة .

<sup>1</sup> قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 / 46 ، 25 مارس 2009 ، ص26

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية و العلمية – دار وائل للنشر و التوزيع، 2016، ص 103.

جدول رقم (01) قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

السنة المالية N	السنة المالية N-1	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			المقبوضات من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة المضاربات عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار
			المدفوعات عن اقتناء تسيبات عينية أو معنوية المقبوضات عن عمليات التنازل عن تسيبات عينية أو معنوية المدفوعات عن اقتناء تسيبات مالية المقبوضات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			المقبوضات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها المقبوضات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولت وشبه السيولت
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص 35.

❖ الطريقة غير المباشرة : و التي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الأصول و المطلوبات المتداولة خلال السنة المالية، و بإضافة قيمة اهتلاك الأصول غير متداولة و مبلغ اطفاء الأصول غير الملموسة و أي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، و كذلك المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التخلص من الأصول غير متداولة أو الاستثمارات المالية .

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

### الجدول رقم(02) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

السنة المالية N	السنة المالية N-1	البيان
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
		المقبوضات من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصرفيات المالية والمدفوعة الأخرى
		تدفقات الخزينة قبل العناصر الغير عادية
		+/- تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
		تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص 35.

### المطلب الثالث: جدول التغيرات في الأموال الخاصة و الملاحق

لقد ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات الخاضعة له الى اعداد جدول التغيرات في الأموال الخاصة كقائمة مالية مستقلة.

كما أنه نص من خلال القانون على توفير الملاحق للايضاحات عن المعلومات المالية التي لا تتضمنها القوائم المالية الأخرى، و لشرح مختلف القواعد المحاسبية المستخدمة.

### الفرع الأول: جدول التغيرات في الأموال الخاصة

أ. تعريف جدول التغيرات في الأموال الخاصة يعرف القرار المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية في الفقرة 250.1 قائمة تغير الأموال الخاصة بأنها عبارة عن جدول تحليلي للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>نفس المرجع السابق ذكره.

كما حددت نفس الفقرة من القانون السالف ذكره المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول وهي :

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية
- ✓ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- ✓ المنتوجات والاعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة .
- ✓ عمليات الرسملة (زيادة، تخفيض، تسديد....).
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

### الفرع الثاني: الملاحق

يعتبر الملحق جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وهو وثيقة الزامية تلحق بالميزانية وحساب النتائج، من ويكمن دوره في إعطاء تفسيرات للوصول قدر الامكان إلى أكثر تمثيل للأحداث بصدق. ولذلك فمن المهم بالنسبة للمستثمر قراءة هذه الايضاحات وفهمها جيدا، لأنها تعتبر تفصيلا للوضع المالي للشركة، وغالبا ما تكون هذه الإيضاحات متعلقة بالسياسات المحاسبية أو وصف تفصيلي للأصول الثابتة وأسهم رأس المال والديون طويلة الأجل والإلتزامات العرضية وغيرها من البنود الإجمالية بالقوائم المالية. كما يجب التوضيح في الملحق كلا من الإلتفاقيات المكتوبة ونتائجها التقديرية في نفس الوقت على المؤسسة .

لقد نصت المادة 37 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أن ملحق الكشوف المالية يتضمن معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف .تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم. ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة.<sup>1</sup>

في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي وفي ضوء القانون الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19 الفقرة 260.1 وفر التفسيرا عرف الملحق بأنه مستند يوفر تفسيرات الضرورية والالزمة وكل المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية. وحسب نفس القانون يجب أن يتضمن الملحق أربعة عناصر أساسية و كل واحدة

<sup>1</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، و المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007. - ، الجريدة الرسمية ، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008، ص 15.

منها تتضمن مجموعة من العناصر، كما يشترط في إدراج أي توضيح توفر عنصر الطابع الملائم للاعلام الأهمية النسبية، والعناصر المكونة للمالحق تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- القواعد والطرق المستعملة لمسك المحاسبة واعداد القوائم المالية. ✓
- معلومات إضافية خاصة بالميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة وتغير الأموال الخاصة. ✓
- المعلومات التي تخص التعاملات التي تتم بين الوحدات والمؤسسة الأم. ✓
- المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة. ✓

---

<sup>1</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ 26 يوليو 2008- يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 27

## المبحث الثاني: الإطار النظري للتحليل المالي

لقد بدأ التحليل المالي يكتسي أهمية كبيرة لدى مستعمليه في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بمشاكل اقتصادية ضربت الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، نتيجة الممارسات اللأخلاقية في ميدان الأعمال والذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء.

ومن هنا أصبح لزاما على المؤسسات نشر معلوماتها المالية وهذا ما أدى الى ظهور التحليل المالي بشكله الحديث.

### المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

لقد تعددت مفاهيم وتعريف التحليل المالي و أنواعه بتعدد وجهات النظر لمستخدميه و الغرض منه، و ذلك بهدف تحقيق الغاية من القيام بالتحليل المالي للمؤسسات.

### الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

التحليل المالي Financial Analysis هي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.<sup>1</sup>

التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.<sup>2</sup>

التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية، وفي جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي تعمل المؤسسة على إظهارها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، الأردن، أثر للنشر والتوزيع، 2009، ص 21.

<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، SME Financial، 2008، ص 02

<sup>3</sup> محمد الفاتح البشير المغربي، الادارة المالية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2014، ص 124.

ومنه يمكن القول أن التحليل المالي عبارة عن عملية منظمة من خلال أدوات و طرق معينة، و انطلاقا من دراسة الوثائق المالية و المحاسبية بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة (نقاط القوة و نقاط الضعف) في ظل الفرص و التهديدات و ذلك بهدف توقع مسار تطور المؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة.

### الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يمكن تلخيص أهم أهداف التحليل المالي فيما يلي:<sup>1</sup>

- ❖ التعرف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها في الوقت المطلوب
- ❖ تقييم كفاءة الإدارة المالية التشغيلية للمؤسسة وقدرتها على الموازنة بين تحقيق الأرباح والحفاظ على السيولة
- ❖ تقييم كفاءة إدارة المؤسسة من خلا النتائج التي حققتها خلال فترة التحليل
- ❖ تقييم جدوى الاستثمارات في المؤسسة سواء كان بالاستثمار في أسهمها أو من خلال تقديم التمويل لها
- ❖ تقديم المقترحات لمعالجة العراقيل التي تعاني منها المؤسسة، وتقييم الأداء ومنهجية الرقابة الشاملة على المؤسسة
- ❖ اختيار معايير مناسبة لمقارنة النتائج التي تم التوصل إليها في عملية التحليل المالي للمؤسسة مع هذه المعايير.

### الفرع الثالث: المدير المالي ومهامه

يتميز منصب المدير المالي بأهمية بالغة يستمدّها من مهامه التي يقوم بها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

أ. تعريف المدير المالي: هو المسؤول التنفيذي الأول عن ادارة الاجراءات المالية للمؤسسة، حيث تتضمن واجباته تتبع التدفق النقدي، التخطيط المالي، التنبؤ، وتحليل نقاط القوة والضعف المالية للمؤسسة واقتراح اجراءات تصحيحية.

<sup>1</sup>فهمي مصطفى الشيخ، نفس المرجع، ص 03.

## ب. مهام المدير المالي :

تبعاً للهدف الذي يسعى المدير المالي الى تحقيقه، و هو تعظيم ثروة المساهمين أو القيمة الحالية الصافية للمؤسسة، فإنه يمارس مجموعة من المهام يتمثل أهمها فيما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ تقدير الاحتياجات المالية اللازمة لنشاط المؤسسة.
- ✓ كيفية الحصول على التمويل من المصادر المتاحة.
- ✓ اتخاذ قرار الاستثمار من بين البدائل المتاحة.
- ✓ ادارة التدفقات النقدية بما يساعد على تحقيق وضعية سيولة مريحة للمؤسسة.

## الفرع الرابع: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقاً لتنوع علاقاتهم بالمنشأة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات.

ويمكن تحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي بما يلي:

أ. إدارة الشركة : يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين، وكذا محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقفها الإستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد، أضف إلى ذلك مدى نجاح الشركة في تحقيق السيولة؛ · مدى نجاح الشركة في تحقيق الربحية؛ · معرفة الوضعية المالية للشركة بالمقارنة مع وضعية الشركات المنافسة؛ · تقييم منجزات الشركة في مجال الإنتاج والتوزيع والتسويق؛ · المساعدة على الرقابة المالية والتنبؤ بمستقبلها المالي<sup>2</sup>.

ب. المساهمين والمالكين : يرجع ذلك إلى فصل الملكية عن إدارة الشركات، لسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين بغرض تعظيم ثروتهم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد الفاتح البشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

<sup>2</sup> شنوف شعيب ، التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، الأردن، دار زهران للنشر و التوزيع، 2012 ص 28

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ذكره ، ص 28- 29

ت. **المستثمرون والدائنون** : تكمن أهمية نتائج التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين، في مدى قدرة الإدارة على تحديد نصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة لدائنون فهم يهدفون من وراء تلك النتائج إلى التحقق من مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية.<sup>1</sup>

ث. **هيئة الأوراق المالية** : حيث تهدف إلى معرفة المعلومات عن الشركات التي تتعامل معها، بالإضافة إلى مدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي.

ج. **الغرف التجارية والصناعية** : من أجل التحقق من مدى مساهمة الشركات في النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل مختلف المؤشرات التي تحدده.

ح. **مصلحة الضرائب** : للتأكد من مدى وفاء الشركات إتجاه مصلحة الضرائب، وكذا مدى تطبيقها لمختلف التشريعات الضريبية، ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي التي لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ككل

خ. **المصارف والمؤسسات المالية** : من أجل تحديد وتقدير الجدارة الائتمانية للشركات، وهذا اعتماداً على مؤسسات التقييم، بهدف إقرار منح الائتمان إليها من عدمه.

### **المطلب الثاني: استخدامات التحليل المالي وأنواعه**

يتم استخدام التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، و ذلك من خلال مختلف أنواعه.

### **الفرع الأول: استخدامات التحليل المالي**

هذا ويمكن استخدام التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة، أهمها<sup>2</sup>:

أ. **التحليل الائتماني** : وهو التحليل الذي يقوم به المقرض بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض أو (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم. وتقدم أدوات التحليل المالي، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من

---

<sup>2</sup>مصطفى عبيد، التحليل المالي و أهدافه و منهجيته، مجلة البحث العلمي العصري، العدد السابع، صادر بتاريخ يوليو 2020.

اتخاذ القرار المناسب، وذلك نظرًا لما لهذه الأدوات من قدرة على التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمُقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المُستخرجة من التحليل.

**ب. التحليل الاستثماري :** وهو من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي والمُستخدمة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، وأسناد القروض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد أيضًا هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

**ت. تحليل الاندماج وال شراء :** حيث ينتج عن الاندماج وال شراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معًا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما. وفي حالة رغبة شركة في شراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمُشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقرر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل من أجل تقييم العرض المُقدم له والحكم على مدى مناسبته.

**ث. تحليل تقييم الأداء**

تُعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق غاية تحليل تقييم الأداء نظرًا لما لها من قدرة على:

- ✓ تقييم ربحية المؤسسة،
- ✓ تقييم كفاءتها في إدارة موجوداتها،
- ✓ وتقييم توازنها المالي،
- ✓ وتقييم سيولتها،
- ✓ تقييم الاتجاهات التي تتخذها في النمو،
- ✓ مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو مجالات أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن تحليل تقييم الأداء تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمُقترضين.

## الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في التحليل. بصورة عامة سنشير إلى بعض هذه الأنواع<sup>1</sup>:

### أ. حسب الجهة القائمة بالتحليل:

✓ **تحليل داخلي:** وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المنشأة المراد إجراء تحليل لها.

✓ **تحليل خارجي:** هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المنشأة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.

### ب. حسب الثبات والحركة:

✓ **تحليل رأسي (ثابت أو ساكن):** يتم في هذا النوع من التحليل نسبة بند من بنود أحد القوائم المالية الواحدة إلى مجموعة أكبر فمثلا يتم نسبة المدينين إلى الموجودات المتداولة أو نسبة المكائن والآلات إلى الموجودات الثابتة أو إلى إجمالي الموجودات وهكذا بالنسبة للخصوم هذا فيما يخص قائمة المركز المالي على سبيل المثال، أما بالنسبة إلى قائمة الدخل فيتم نسبة أحد البنود إلى المبيعات، طبعا مع ملاحظة أن هناك علاقة بين البند والمجموعة التي ينسب لها من اجل أن تكون ذات مدلول. ويتسم هذا التحليل بالسكون والثبات لأنه يدرس العلاقة بين بندين أو مجموعتين في فترة زمنية محددة.

✓ **تحليل أفقي (المتغير):** هذا النوع من التحليل يتم عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية من اجل توضيح التغيرات الحاصلة حيث يتم احتساب نسب التغير كما يأتي:

○ قيمة التغير في أي عنصر = قيمة العنصر في سنة المقارنة - قيمة نفس العنصر في سنة الأساس.

○ نسبة التغير = قيمة التغير في النقطة (1) / مبلغ سنة الأساس.

<sup>1</sup>محمد الصيرفي ، نفس المرجع السابق ذكره، ص 121.

يمكن استخراج نسبة التغير بخطوة واحدة كآلاتي:

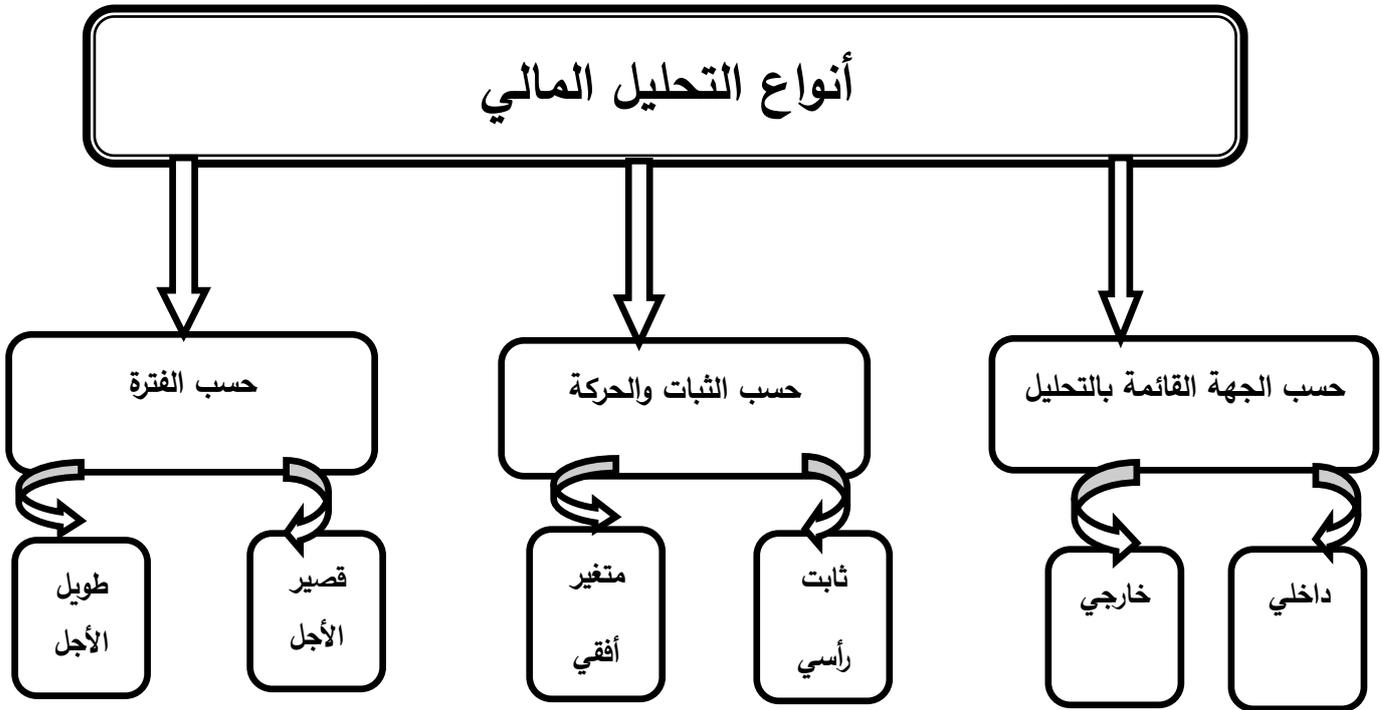
$$\text{نسبة التغير} = (\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}) - (\text{قيمة نفس العنصر في سنة الأساس}) / \{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}\} * 100$$

ت. حسب الفترة التي يغطيها التحليل: من هذه الزاوية نميز نوعين :

✓ التحليل المالي قصير الأجل : و يتناول بشكل أساسي تحليل السيولة المتوافرة في الأجل القصير، و حجم رأس المال العامل و المركز النقدي للمؤسسة و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

✓ التحليل المالي طويل الأجل : يتناول هيكل المصادر و الاستخدامات طويلة الأجل، و قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتسديد التزاماتها.

والشكل رقم (01) يوضح أنواع التحليل المالي



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة الذكر

## المطلب الثالث: منهجية التحليل المالي

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحلل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي التالية<sup>1</sup>:

أ. **تحليل الهدف من إجراء عملية التقييم:** يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى الشركة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة.

ب. **تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:** حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العمل.

ت. **تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لبلوغ أهدافه:** أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها .

ث. **إختيار الأسلوب والأداة المناسبة لحل المشكلة:** ومن أساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

ج. **إختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لإستخدامه في قياس النتائج:** حيث يتم إختيار المعيار المناسب من أجل قياس نتائج التحليل المالي وإسقاطها على نشاط الإدارة من أجل معرفة ميزات وحدود العمليات المالية المتبعة.

ح. **تحديد درجة الإنحراف عن المعيار المستخدم في القياس:** يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق الإدارة نتائج أفضل.

---

<sup>1</sup>أمينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال و استخداماتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب،البلدية، 2005، ص 32.

## المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

ان الأداء مفهوم واسع ومتشعب، يعبر عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال الاستثمار الأمثل لمواردها المتاحة في ظل الفرص والتحديات الداخلية والخارجية.

كما أن تقييم الأداء يساهم في تمكين المؤسسة من تقييم ادارتها المالية والاستثمارية، واستغلال نقاط قوتها لتقليل من نقاط ضعفها.

تتميز عملية تقييم الأداء بالشمولية والتكامل لكونها تمثل الخطوة الأخيرة من أعمال المحلل المالي من أجل تقييم عادل لأسهم الشركات، خاصة وأن هذه الأخيرة تدخل ضمن الأهداف الأساسية لإدارتها، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه، وأهم خطواته.

### المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

تتعدد المفاهيم بخصوص تقييم أداء المؤسسات، لكن كما هو معلوم تكتسي هذه العملية أهمية كبيرة في عملية إتخاذ كافة الاجراءات وتحديد القرارات، التي تساهم في زيادة أرباح المؤسسة وما يتبع ذلك من إجراء توزيعها على أصحاب الاسهم، حيث أن هذه العملية الأخيرة ستترتب عليها زيادة سعر السهم العادي أي زيادة ثروة الملاك وكذا زيادة قيمة المؤسسة.

### الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية بالإضافة الى لوحة القيادة والتي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الاداء الفعلي للمؤسسة، و لأهمية الأداء المالي في المؤسسة سنحاول التطرق من خلال هذا المحور إلى الأداء المالي في المؤسسة من خلال بعض التعاريف و كذلك تحديد أهميته و أهدافه في المؤسسة و كذلك العوامل المؤثرة فيه.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن نذير نصر الدين، شلال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ملتقى وطني جامعة البليدة " مراقبة التسيير كالية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع، 2019، ص 05.

كما يعرف على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة.<sup>1</sup> كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج و كذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح.<sup>2</sup>

يعرف بأنه قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة، بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه، واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.<sup>3</sup>

يتمثل الأداء المالي أساسا في تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على القوائم المالية.<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> محمد محمود الخطيب، نفس المرجع ، ص 45

<sup>2</sup> ددان عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007، ص 36.

<sup>3</sup> ابن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011، ص 90.

<sup>4</sup> Arnaud Thauvron, **Evaluation des entreprises** (technique de gestion), ed economica, paris, 2005, pp23 24

ويعبر الأداء المالي عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تعظيم قيمة المؤسسة وتشكيل ثروة.<sup>1</sup>

و يمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي<sup>2</sup>:

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة؛
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول وذلك يتضمن إقرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل؛
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

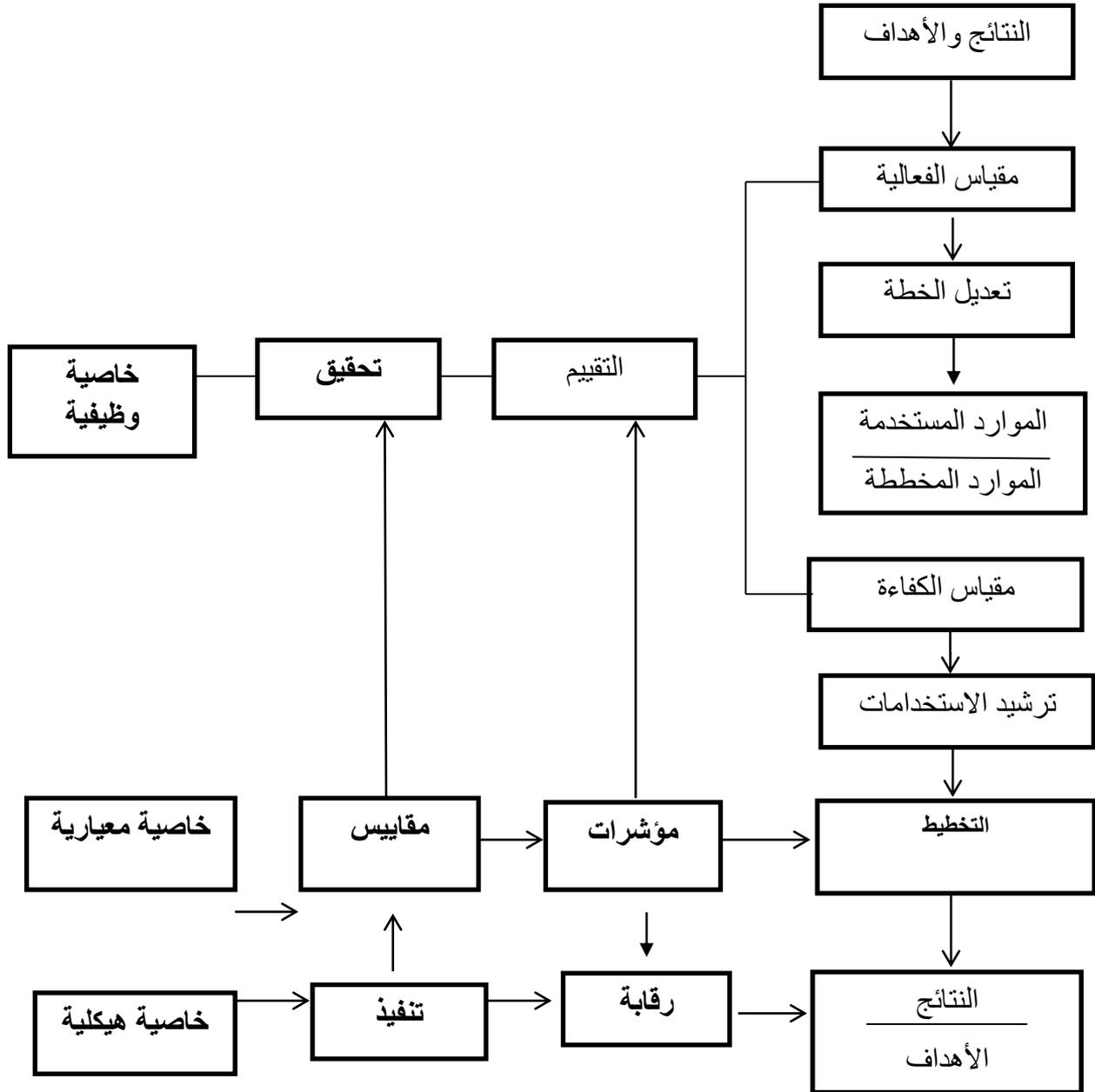
مما سبق يمكن وضع تعريف شامل لعملية تقييم الأداء المالي، هي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة المؤسسة في إدارة أنشطتها في مختلف جوانبها ، خلال فتره زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بال نوعية والكمية والجودة المطلوبة، مع إبراز مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، إضافة إلى درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة، وذلك عن طريق تغلبها على التحديات و نقاط ضعفها و استغلال الفرص لتقوية نقاط قوة المؤسسة، بهدف تعظيم قيمة المؤسسة و استمرارها في ظل تنافسية عالية.

---

<sup>1</sup> انوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الادارية، في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015، ص 150.

<sup>2</sup> وضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009 ، ص ص 62-63.

الشكل رقم (02): تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي



المصدر: السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر،

الرياض، 2000، ص 39.

من خلال الشكل السابق يتضح أن تقييم الأداء المالي هي عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية ومقارنة ما تم تحقيقه مع مكان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، و وضع أهداف جديدة حسب الامكانيات المتاحة و تقوية نقاط ضعفها للوصول الى الأداء المالي الأمثل للمؤسسة.

### الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.<sup>1</sup>

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليتها و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة و استثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة.<sup>2</sup>

و منه نجد أن أهمية تقييم الأداء المالي تتمثل في :

- تقييم الأداء المالي للمؤسسة يسمح باكتشاف مواطن الضعف والقوة،
- الاستفادة من البيانات المالية الناتجة عن تقييم الأداء في اتخاذ القرار وترشيد الموارد للاستعمال الأمثل،
- تقييم مدى فعالية الإدارة في الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة لخلق ثروة وتعظيم قيمة المؤسسة.
- ان نتائج تقييم الأداء المالي تسمح بالوقوف على الأخطاء التسييرية في ادارة الموارد والاستخدامات، واقتراح اجراءات تصحيحية،
- مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها وسياستها المالية والاستثمارية لتحقيق استمرارية المؤسسة في ظروف عمل ذات أريحية.

<sup>1</sup> نوبلي نجلاء، نفس المرجع السابق ذكره، ص 151.

<sup>2</sup> بن نذير نصر الدين، شمالال أيوب، نفس المرجع، ص 07.

- تقييم مدى ربحية، سيولة، التوازن المالي، اليسر والعسر المالي،
- اتجاه نمو المؤسسة ومدى انتاجيتها في ظل محيط يتسم بالمنافسة،

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي

هناك عدة عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على تقييم الأداء المالي والتي سنلخصها فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- الهيكل التنظيمي؛
- المناخ التنظيمي.
- التكنولوجيا؛
- الحجم.

#### أ - الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة المؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات أساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة. وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.

#### ب - المناخ التنظيمي:

هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة و توجيهها لأداء و تنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة و مهامها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و يجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية و على الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

<sup>1</sup> زيبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011، ص 72.

## ج - التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، و التي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر و التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

و على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.<sup>1</sup>

## د - الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

1. محمد محمود الخطيب، نفس المرجع، ص 45.

## المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي في المؤسسة يعد وسيلة ضرورية لتحسينه، من خلال مختلف المعلومات التي يقوم بتوفيرها حول تحليل الأداء الانحرافات المنبثقة منه وكيفية تصحيحها وتجنبها مستقبلاً، وحتى يتسنى للمؤسسة الاستفادة من فوائده كان لزاماً عليها أن تقوم بعملية تقييم الأداء المالي وفق منهجية محددة لتضمن فعاليته، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :<sup>1</sup>

أ. **تحديد معايير الأداء:** ويقصد بتحديد معايير الأداء تحديد أداء معياري مقدر يمثل الهدف المرجو تحقيقه، حيث يمكن من المقارنة الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات الموجودة، هذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الأساس في عملية تقييم الأداء المالي، فغيابها يجعل من عملية التقييم ال معنى لها؛

ب. **قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات:** بعد تحديد معايير الأداء المتوقع، تأتي هذه الخطوة والتي تتجلى في الحصول على مختلف المعلومات المالية من الكشوف المالية والتقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة، ثم قياس الأداء المالي الفعلي من خلالها وفق مؤشرات ومقاييس محددة سلفاً، ومن ثم مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المعياري وتحديد مختلف الانحرافات والفروقات إن وجدت؛

ت. **تقييم الأداء وتحليل الانحرافات:** يقصد بتقييم الأداء إجراء عملية تحليل دقيق له، وعليه يتم بهذه الخطوة تحليل دقيق لمخرجات القياس والبحث في مسببات الانحرافات هل كان سببها قصور من طرف العمال، الموردين أو قصور في القياس وقد يكون قصور في تحديد الأداء المعياري الذي يكون غير واقعي ... الخ، وتحديد درجة الانحراف (انحراف خطير أو انحراف سطحي أو... الخ) ؛

ث. **تصحيح الانحرافات :** تأتي هذه الخطوة على ضوء ماتم في الخطوات السابقة، هنا يتم وضع التوصيات و الاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، وبالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة لأهداف المؤسسة وخططها من أجل القضاء على هذه الفروقات، وهنا يتجلى الدور الكبير والفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة .

<sup>1</sup>محمد محمود الخطيب، ص47.

## خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى القوائم المالية كأداة مهمة مستخدمة في دراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، و ذلك باستخدام مفاهيم و مبادئ التحليل المالي عليها.

حيث يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، و ذلك بهدف الحصول على معلومة مالية ذات دلالة تساعد في اكتشاف الأخطاء و الانحرافات، و اتخاذ القرارات السليمة، و ذلك عن طريق تحليل مختلف القوائم المالية و البيانات و المعلومات المتحصل عليها، بطريقة منهجية علمية منظمة، بهدف تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ان تقييم الأداء المالي الذي أضحي يمثل محورا أساسيا وفعال للنمو و الاستمرارية، فهو آلية تمكن من نجاح المؤسسة في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، لذا يتوجب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لإعطاء الصورة الحقيقية لها، باعتباره أداة رقابية فعالة تعتمد عليها المؤسسات في دراسة و تحليل مركزها المالي و ربحية أموالها، وكذا الكشف عن مواطن القوة والضعف، وهو مايسمح لها باستغلال مواطن القوة لتدعيمها، ومحاولة معالجة نقاط الضعف باتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة، وبالتالي تحسين الأداء المالي، وعليه بات من الضروري أن تعتمد كل المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها.

## الفصل الثاني

دور الليات التحليل المالي في تقييم الأداء  
المالي للمؤسسة

## تمهيد

التحليل المالي هو استخدام البيانات المالية وتحليلها وتبويبها باستخدام الطرق والأدوات المناسبة؛ لتقييم أداء المؤسسة من جميع الجوانب، ومحاولة اكتشاف الثغرات ومواطن الضعف في المركز المالي، وإيجاد الحلول المناسبة لها وتحسينها في المستقبل، أو محاولة تحسين الاستثمار أو تغييره إلى مسارٍ آخر، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للمهتمين من أجل اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة.

ومنه ظهرت عدة اليات للتحليل المالي بهدف تقييم الأداء المالي للمؤسسة، متاحة للمحلل المالي متعددة، ولا يوجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها لجميع أغراض التحليل. ولكن يستطيع المحلل اختيار أداة التحليل الملائمة حسب الغرض من التحليل. وقد يستخدم المحلل أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى دلالات لها معنى حول وضعية المؤسسة المالي وتقييم أدائها خلال فترة معينة.

سنتناول في هذا الفصل دور اليات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام التحليل المالي الساكن

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام التحليل المالي الديناميكي

المبحث الثالث : دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

## المبحث الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام التحليل المالي الساكن

يعتمد هذا التحليل على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، ويتم تحديدها من خلال جرد عناصر الأصول والخصوم، و تتحدد الوضعية الصافية من خلال الفرق بينهما.  
كما يركز هذا التحليل على مبدأي السيولة والاستحقاق بهدف التعرف على امكانية الوقوع في العسر المالي وافلاس المؤسسة.

### المطلب الأول: التحليل المالي التقليدي

يرتكز التحليل المالي التقليدي أساسا على دراسة وتحليل الميزانية المالية للمؤسسة باستخدام النسب والمؤشرات مالية.

### الفرع الأول: دراسة الميزانية المالية

سنقوم بدراسة الميزانية المالية من خلال التطرق إلى العناصر التالية:<sup>1</sup>

#### أ- مبدأ ترتيب عناصر الميزانية:

تعتبر الميزانية المالية عن عملية الجرد لعناصر الأصول و الخصوم و إعادة ترتيبها حسب درجة السيولة و الإستحقاق و مبدأ السنوية و يتم هذا الترتيب كما يلي:

- إعادة ترتيب عناصر الأصول وفق السيولة المتزايدة و عناصر الخصوم وفقا لتاريخ الاستحقاق، و نشير إلى غان عملية التصنيف تكون تبعا لما هو أكبر من سنة أو أقل بالنسبة لكل من درجو السيولة و الإستحقاق.
- عناصر الأصول بالقيمة السوقية (الحقيقية) و ليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال بالنسبة للميزانية المحاسبية.

#### ب- كيفية إعداد الميزانية المالية: يتم اعدادها كما يلي :

1.ترتيب الأصول: تقسم إلى أصول ثابتة و أصول متداولة:

- الأصول الثابتة: وتضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة و تظهر بالقيمة الصافية ( استبعاد الإهلاكات) و تضم على العموم القيم الثابتة، القيم المعنوية ( باستثناء مصاريف التأسيس لأنه ليس لها قيمة حقيقية في السوق بالإضافة إلى القيم الثابتة الأخرى و تضم:

<sup>1</sup> شنوف شعيب، نفس المرجع السابق ذكره ص ص 33-34.

▪ المخزون الذي يضمن استمرارية النشاط أو ما يسمى بمخزون الأمان والذي يبقى لمدته تتجاوز سنه في مخازن المؤسسة ولذلك يعتبر مخزون دائم.

▪ سندات المساهمة و الضمانات المدفوعة للغير إلا إذا كانت المعطيات تخالف ذلك.

- الزبائن و الحسابات الملحقه للعملاء الذين لا يمكنهم السداد إلا بعد سنة.

• الأصول المتداولة: تضم جميع عناصر الأصول التي تقل درجة سيولتها عند سنة (كالبضائع البنك في الصندوق).

2. ترتيب الخصوم: تنقسم الخصوم بدورها إلى مجموعتين أموال دائمة و ديون قصيرة الأجل.

• الأموال الدائمة: تضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة وتضم:

• الأموال الخاصة: وتشمل رأس المال حقوق المساهمين بالإضافة إلى الحسابات الملحقه مثل الأرباح غير الموزعة، الاحتياطات.. الخ، زائد فرق إعادة التقدير.

• الديون طويلة و متوسطة الأجل: (الخصوم غير الجارية):

• الديون قصيرة الأجل: الخصوم الجارية و تشمل مختلف الديون القصيرة التي ينبغي على المؤسسة

سدادها خلال السنة مثل الموردين الضرائب المستحقة... الخ.

والجدول رقم (03) يظهر شكل الميزانية المالية:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	أموال دائمة: - أموال خاصة. - ديون طويلة و متوسطة الأجل. ديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية) - المورد. - الضرائب		أصول ثابتة: - قيم ثابتة (استثمارات). - سندات المساهمة. - مخزون الأمان.
	المجموع		المجموع

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة الذكر

## الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة و الخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي حيث نجد أن هناك عدو مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها رأس المال العامل (FR)، احتياج رأس المال العامل (BFR)، الخزينة (TR)، تستخرج هذه المؤشرات بناء على البيانات المستخدمة من الميزانية للشركة.

### أ. دراسة رأس المال العامل\_سيولة

لكي تكون البيئة المالية للمؤسسة في توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة و أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة و حجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل.

رأس مال العامل (FRN): يتمثل رأس المال العامل في ذلك الجزء من الأموال دائماً المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.<sup>1</sup>

### ✓ حالات رأس المال العامل:

بصفة عامة يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي إيجابي ( $FR > 0$ )، بمعنى أن يكون أن يكون كاف لضمان هامش أمان المؤسسة، يمكنها من تسديد التزاماتها في الحالات الطارئة، و بصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل هي:<sup>2</sup>

### جدول رقم (04) يوضح حالات رأس المال العامل وتفسيرها

حالة رأس المال العامل الصافي	التفسير
$FR > 0$ موجب	<p><b>من منظور أعلى الميزانية:</b> نجد في هذه الحالة أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وهذا يشير أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل في هذه الحالة يعبر مؤشر رأس المال العامل على أن المؤسسة تمكنت من تمويل كل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وحققت فائض مالي متمثل في رأس المال العامل هذا الفائض يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة.</p>

<sup>1</sup> سبتي اسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 34(01)، 2020، ص 422

<sup>2</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهيبه بن عبد الرحمن، التسيير المالي - الادارة المالية - الطبعة الثالثة، الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2020، ص ص 78-79

<p><u>من منظور أسفل الميزانية:</u> نجد هنا أن الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة و يبقى فائض مالي يمثل هامش أمان و هو رأس المال العامل أي أن المؤسسة حققت درجة من السيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة المدى و هذا هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.</p>	
<p><u>من منظور أعلى الميزانية:</u> (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة) في هذه الحالة الأموال غير كافية لتمويل استثماراتها و باقي احتياجاتها المالية حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل. <u>من منظور أسفل الميزانية:</u> (الأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل) في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير، أي هناك عجز في السيولة لدى المؤسسة.</p>	<p>FR&lt;0 سالب.</p>
<p>من منظور أعلى الميزانية الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط وهذا يعني وجود توافق تام في هيكل الموارد و الاستخدامات. <u>في منظور أسفل الميزانية</u> الأصول المتداولة تساوي الديون قصيرة الأجل في هذه الحالة تتمكن الشركة من تغطية الديون قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض و لا عجز.</p>	<p>FR 0 =معدوم</p>

المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهبية بن عبد الرحمن، التسيير المالي – الادارة المالية – الطبعة الثالثة، الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2020، ص ص 78-79

ب. **احتياج رأس المال العامل BFR:** تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير وهو ناتج عن النشاط المباشر للمؤسسة الذي ينشأ مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل بين مجموعة من عناصر نشاطها (كالمخزونات، العملاء، الموردون...)، موعد تسديدها تسمى موردا لدورة الاستغلال بينما الأصول المتداولة التي تتحول إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال و يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزونات و بالتالي يتوجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء بن زعيمة، عبد الغاني حريري، عبد القادر علي بن يحي، أهمية تحليل الهيكل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد 07، العدد 03، جوان 2021، ص 161

✓ حساب احتياج رأس المال العامل<sup>1</sup>: تتم عملية حساب احتياج رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = استخدامات الاستغلال و خارج الاستغلال - ديون الاستغلال و خارج الاستغلال.

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - الموجودات المالية) - (الديون قصيرة الأجل\_ السلفات المصرفية).

ت. **الخزينة الصافية TN**: يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، و تتشكل

الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال و غيرها، و هـ ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل، و عليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة على إثر ذلك موجهة و هي حالة الفائض في التمويل، أما في حالة العكس فتكون الخزينة سالبة و هي حالة العجز في التمويل.<sup>2</sup>

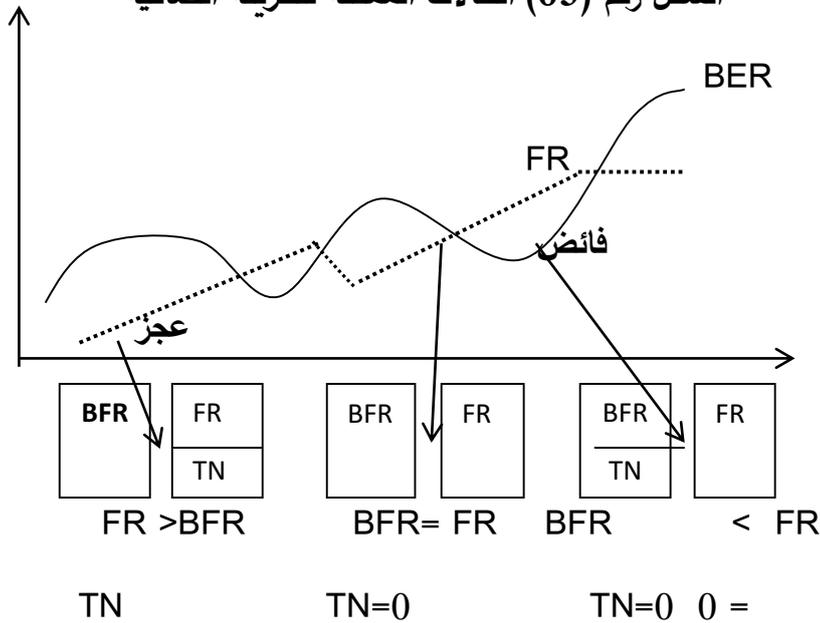
✓ حساب الخزينة الصافية: تحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية = الموجودات المالية + السلفات المصرفية.

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل.

✓ الحالات الممكنة للخزينة الصافية: يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03) الحالات الممكنة للخزينة الصافية



المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي - الادارة المالية - الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر و

التوزيع، 2006، ص 89 .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ذكره، ص 162.

<sup>2</sup> شنوف شعيب، نفس المرجع، ص 120

### ث. شروط التوازن المالي:<sup>1</sup>

لكي يتحقق التوازن المالي يجب أن يتحقق ما يلي:

أ. أن يكون رأس المال العامل الصافي موجب  $FR > 0$  بمعنى أن الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة.

ب. أن يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من احتياج رأس المال العامل  $FR > BFR$

ت. أن تكون الخزينة موجبة أي أن  $TN > 0$  و يعني ذلك أن الاستخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة، و يتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين.

يعني أن رأس المال العامل مول كامل احتياج رأس المال العامل، و تحقيق فائض في رأس المال العامل (الصافي أو الدائم)، هذا الفائض هو يشكل الخزينة الموجبة (تدفق مالي موجب)

### الفرع الثالث: النسب المالية

ان أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية أحد الأساليب التي تساعد في تقييم القوائم المالية، بهدف الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرار.

ويستند تحليل النسب المالية على مجموعة من العلاقات المنطقية بين بنود القوائم المالية، حيث تعبر عن العلاقة المنطقية بينها.

ويمكن تقسيم النسب المالية الى خمس مجموعات هي:<sup>2</sup>

أ. نسب السيولة

ب. نسب النشاط

ت. نسب الاقتراض

ث. نسب الربحية

ج.نسب القيمة السوقية

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع السابق ذكره، ص 90.

<sup>2</sup> مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي و دورها في رفع كفاءة الأداء المالي، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 7، العدد 02،

2020، ص 61.

يمكن تلخيص أهم هذه النسب في الجدول التالي : <sup>1</sup> و <sup>2</sup>

### جدول رقم(05) أهم النسب المالية ودلالاتها

النسبة المؤشرة	العلاقة	دلالة المؤشر
نسب السيولة	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة.	تعتبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.
نسبة السداد السريع أو معدل التداول السريع.	إجمالي القيم الجاهزة و غير الجاهزة/ الخصوم المتداولة.	توضح هذه العلاقة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، و يتم حذف عنصر المخزون من إجمالي الأصول المتداولة نظرا لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة، وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر. من هنا ظهرت أهمية معدل تداول السريع، لأنه لا يوجد في الاعتبار المخزون، وبالتالي يعطي ضمانا أكبر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
نسبة النقدية أو السيولة الحالية	النقديات و ما يعادلها/ الخصوم المتداولة	توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهي تعطي مؤشرا للإدارة أنه من خلا أسوأ الأوقات يمكن سداد ديون قصيرة المدى.
نسبة الحسابات المالية	الحسابات المالية / الخصوم المتداولة	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستعمال الحسابات المالية.
نسبة هامش الأرباح الإجمالي	النتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال الصافي	توضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيرادات المبيعات وتكلفة البضائع المباعة.

<sup>1</sup> شنوف شعيب، محاضرات التحليل المالي المتقدم، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2021-2022.

<sup>2</sup> سبتي اسماعيل، نفس المرجع، ص 424 .

<sup>3</sup> كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مجمع صايدال، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 11، العدد 03، 2021، ص 442.

<p>تشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات و كافة المصاريف الأخرى . وكما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولا و يجب مقارنة هذه النسبة المتوسط النسب المحققة في القطاع .</p>	<p>النتيجة الصافية/ رقم الأعمال الصافي</p>	<p>نسبة هامش الربح الصافي</p>	
<p>تسمى نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة وتعبّر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمارات أموالهم بالمؤسسة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية أو المردودية المستخدمة حيث أنه بناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسباً.</p>	<p>النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة.</p>	<p>نسبة العائد على الحقوق الملكية أو معدل العائد على حقوق المساهمين</p>	
<p>تسمى نسبة مردودية الأموال الدائمة التي استثمرتها المؤسسة لمدة تتجاوز السنة كما تعبّر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين و الأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال حيث أن القرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال ووهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة و ينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير .</p>	<p>النتيجة الصافية/ إجمالي الاستثمار .</p>	<p>معدل العائد على الاستثمار</p>	
<p>تعبّر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح وكل ما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول آخر المدة) / اثنان و يجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع.</p>	<p>النتيجة الصافية مجموع/ الأصول</p>	<p>نسبة العائد على إجمالي الأصول</p>	
<p>توضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل و متابعة ديون العملاء في المؤسسة وكل ما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة.</p>	<p>المبيعات (الزبائن + أوراق القبض) / متوسط حسابات المدينين</p>	<p>معدل دوران المدينين</p>	<p>نسب النشاط<sup>1</sup></p>

<sup>1</sup> محمد سامي لزعر، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 160

<p>يجب أن يكون هذا المعدل قريبا من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمه المشتريات و يكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين.</p>	<p>المشتريات الآجلة (الموردين + أوراق الدفع) / متوسط الدائنين</p>	<p>معدل دوران الدائنين</p>	
<p>هي الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد، حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى المؤسسة كما أن طول هذه الفترة يضيع على المؤسسة فرص الاستعادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوأ القروض ربما يؤدي إلى تحمل المؤسسة لأعباء أخرى مثل الاقتراض و تحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.</p>	<p>إجمالي حسابات المدينين / متوسط المبيعات اليومية.</p>	<p>متوسط فترة التحصيل</p>	
<p>هذه النسبة تبين قصر أو طول فترة التحصيل مع ملاحظة أن طول فترة التحصيل لا يتم بالضرورة عن فشل إداري لأن بعض المؤسسات تسمح للعملاء بسداد قيمة المنتج بعد شهر أو على أقساط وذلك يعتبر تشجيع للعملاء على الشراء.</p>	<p>عدد أيام الفترة (360 في حالة عام كامل) / معدل دوران المبالغ تحت التحصيل</p>		
<p>توضح هذه النسبة مدى قدره المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة.</p>	<p>المبيعات/الأصول الثابتة</p>	<p>معدل دوران الأصول الثابتة</p>	<p>نسب النشاط</p>
<p>هي الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين وتعتبر ديون الموردين من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسة و طول هذه المدة في مصلحة المؤسسة طالما يتم بالاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهر المؤسسة في صورة المتأثرة في السداد.</p>	<p>إجمالي حسابات الدائنين/متوسط المشتريات اليومية</p>	<p>متوسط فترة السداد</p>	

<p>تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة وكل ما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة حيث تستطيع المؤسسة أن تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسة المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.</p>	<p>إجمالي حسابات الدائنين /متوسط المشتريات اليومية</p>	<p>معدل دوران المخزون</p>
<p>يوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمراً غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناء على عوامل فترة التخزين معقولة بالرغم من زيادة نسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطاب والنقل و خلافه.</p>	<p>تكلفة البضائع المباعة /متوسط المخزونات.</p>	<p>معدل فترة التخزين</p>
<p>توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة وهو حاصل قسمة صافي لأن المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداول والثابت كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل، ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر، لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة.</p>	<p>المبيعات /متوسط إجمالي الأصول</p>	<p>معدل دوران إجمالي الأصول</p>
<p>وهي العلاقة بين مجموع الالتزامات وبين مجموع الأصول، هذه العلاقة تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة و طويلة الأجل وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول بحيث كلما</p>	<p>إجمالي الالتزامات / مجموع الأصول</p>	<p>نسب المديونية إجمالي الالتزامات إلى الأصول أو نسبة الاقتراض</p>

انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.			
وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية وهي نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين.	إجمالي الأموال الخاصة / إجمالي الالتزامات.	الالتزامات إلى حقوق الملكية	
توضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات باستخدام الأرباح بمعنى عدد مرات تغطية الأرباح لفوائد الديون وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة.	الربح الإجمالي / الفوائد على الديون	معدل تغطية الفوائد بالأرباح	
وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل.	الديون طويلة المدى / رأس المال العامل.	الديون طويلة المدى إلى رأس المال العامل.	
وهي نسبة الأرباح السنوية الموزعة لكل سهم إلى قيمة السهم السوقية هذه النسبة هامة بالنسبة للمستثمر الذي يهتم بالعائد النقدي الدوري لا يقل عن قيمة معينة، في هذه الحالة فإن معرفته هذه النسبة يؤثر على قراره بشراء السهم أو عدم شرائه.	الأرباح الموزعة / قيمة السهم السوقية أو الأرباح الموزعة / عدد الأسهم	معدل الربح الموزع للسهم أو نسبة الأرباح الموزعة للسهم الواحد	نسب الأسهم، توزيع الأرباح و قياس القيم السوقية
وهي نسبة الأرباح الموزعة من الربح الصافي هذه النسبة توضح سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.	الأرباح الموزعة / الأرباح الصافية.	نسبة توزيع الأرباح	
وهي تمثل نسبة سعر السهم في السوق إلى العائد الموزع و المحتجز على السهم أي مقارنه سعر السهم بربح السهم كلما كان المستثمرين في البورصة يتوقعون زيادة أرباح المؤسسة من دورة محاسبية إلى أخرى، كلما ازدادت هذه النسبة.	متوسط قيمة السهم السوقية / ربح السهم	معامل سعر السهم إلى عائده أو مضاعفه السعر للعائد.	
هذه النسبة تبين ما إذا كانت قيمة السهم في السوق متدنية ومرتفعة عن القيمة المحاسبية بناء على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى المؤسسة	قيمة السهم السوقية / القيمة الدفترية للسهم.	نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية	

<p>وبالتالي فهو يوضح ما إذا كان المستثمرون في سوق المال يتوقعون زيادة ربحية المؤسسة مستقبلاً أم لا وهي قيمة السهم في السوق إلى قيمته الدفترية التي عبارة عن حقوق المساهمين على عدد الأسهم.</p>		
<p>يقاس من خلاله متوسط عدد مرات تداول السهم في الدورة المحاسبية فترة معينة يتم أخذ بعين الاعتبار عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية مقابل عدد الأسهم المكتتب بها في نهاية الدورة المحاسبية.</p>	<p>عدد الأسهم خلال الدورة المحاسبية / عدد الأسهم لنهاية الدورة.</p>	<p>معدل دوران الأسهم</p>

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرات الأستاذ د. شنوف شعيب

### المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي

إن الضمان التوازن المالي حسب مقارنة التحليل الوظيفي لا يكون بمجرد توفر رأس مال عامل موجب فقط بل يجب أن التأكد من قدرته على تمويل الاحتياجات التمويلية و لضمان تحقق هذا التوازن لابد من بناء الميزانية الوظيفية.

### الفرع الأول: مفهوم الميزانية الوظيفية

#### أ. مفهوم الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية هي أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) وهدفها هو تشخيص التوازن المالي المؤسسة و ذلك استناداً إلى القاعدة الأساسية للتحليل المالي (التوازن الأدنى) و القائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام و مدة استحقاق الدين ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل يتعين تمويلها بموارد مستقرة في حين يمكن تمويل الاستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع ، ص 66.

ب. **بناء الميزانية:** تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات وهي:

«**مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** تتكون الموارد الدائمة من مصادر التمويل المتواصلة وطويل الأجل (الأموال الخاصة، الديون المتوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة و الاحتياطات)، أما الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها و كل عناصر ذات الطبيعة المستقرة.

«**مستوى استخدامات الاستغلال و موارد الاستغلال:** وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي... الخ) و موارد تمويل هذه الاحتياجات حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من مخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حسابات الموردين المدينون كضمانات الأغلفة و التسبيقات المقدمة TVA للدفع.

«**مستوى الاستخدامات و موارد خارج الاستغلال:**<sup>1</sup> هذا المستوى يبين كل احتياجات و الموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي و الرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية، فبالنسبة للاستخدامات خارج الاستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيات و الحقوق إتجاه الشركات (رأس المال مكتتب غير مدفوع)، أما موارد خارج الاستغلال، موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج الاشتراكات الاجتماعية للعمال.

«**مستوى الخزينة:** يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة و مواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في الخزائن و حساباتها الجارية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الإعتمادات البنكية الخارجية.

ت. **إعادة معالجة بعض العناصر:**

من أجل إعداد الميزانية الوظيفية فإنه يتوجب إجراء عدد من التعديلات على بعض العناصر:

1. **إعادة ترتيب بعض العناصر من داخل الميزانية:**<sup>2</sup>

✓ **الاهتلاكات و المؤونات:** يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الإجمالية الأصلية أما فيما يخص الاهتلاكات و المؤونات فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة حيث تضاف إلى الأموال الخاصة فهي تمثل الأموال مدخرة لذلك تعتبر كمصدر لتمويل الذاتي يستخدم في تجديد الإستثمارات و تغطية الخسائر المحتملة .

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهيبية بن عبد الرحمان، نفس المرجع، ص 92 .

<sup>2</sup> د. حنو علي، محاضرات التحليل المالي المتقدم، جامعة البليدة 2، 2021، ص 72.

✓ الأرباح الموزعة على الشركاء: تعتبر في العادة ديون جارية (خارج الاستغلال) تدفع في الأجل القصير ولكن في بعض الأحيان يبقونها المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة طويلة تفوق السنة من أجل تمويل مورد إضافي للمؤسسة تمول به استخداماتها طويلة الأجل وفي هذه الحالة يظهر حساب الشركاء مع الديون المالية.

✓ أقساط القروض المنتظرة تسديدها و التثبيتات المالية المنتظر تحصيلها: بالنسبة للأقساط القروض

التي يحين موعد سدادها في الأجل القصير تعالج كما يلي:

- يتم طرحها من الديون المالية

- وتضاف للموارد خارج الاستغلال

2- إعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية: من أجل أن تكون الميزانية كاملة لا بد من إعادة ترتيب

بعض العناصر من خارج الميزانية وإدماجها في الميزانية الوظيفية.

الفرع الثاني: مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل وأنواعه

يعرف بأنه رأس المال العامل الأمثل أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول

المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري<sup>1</sup>

أ. الاحتياج في رأس المال العام للاستغلال (BFRex): يتميز بانتماء عناصره إلى دورة الاستغلال سواء

كانت مخزونات أو حقوق أو ديون وبحسب العلاقة التالية:

$$\text{BFRex} = \text{Eex} - \text{Rex}$$

ب. الاحتياج في رأس المال العامل: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الاستثنائية

و غير رئيسية، و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{BFRhex} = \text{Ehex} - \text{Rhex}$$

ت. الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BERg): يتشكل من مجموع الرصيدين السابقين.

$$\text{BFRg} = \text{BERex} - \text{BFRhex}$$

<sup>1</sup> Hubert de la bruslerie analyse financière information et diagnostic Dunod, 3 emeedition, Paris, France, 2006, P 243

### الفرع الثالث: شروط التوازن المالي الوظيفي

لكي يتحقق التوازن المالي الوظيفي يجب ان يتحقق ما يلي:

▪ **الشرط الأول:** رأس مال عامل موجب أي  $FRf > 0$  ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل

الاستخدامات المستقرة باستعمال الموارد الدائم وبقاء فائض يمثل رأس مال العامل الوظيفي .

▪ **الشرط الثاني:** أن يغطي رأس المال العامل الإحتياجي في رأس المال العامل الإجمالي، إذ لا يكفي إن

تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب، بل يجب ان يكفي هذا الهامش احتياجات دوره الاستغلال و الدورة خارج الاستغلال.

▪ **الشرط الثالث:** أن تتوفر خزينة موجبة، ويتحقق ذلك عند تحقق الشرطين السابقين، وفي هذه الحالة

تتمكن استخدامات الخزينة من تغطيه موارد الخزينة.

▪ **المعادلة الأساسية للخزينة وتحقيق التوازن المالي<sup>1</sup>**

$$ES+Eex+Ehex+ET=Rd+Rex+Rhex+RT$$

$$[(Eex-Rex) + (Ehex-Rhex)] + (Es-Rd) = (RT-ET)$$

$$BFRex+BFRhex+(-FR) = - TN$$

$$FR-(BFRex+BFRhex) = TN$$

$$FR-RFRg=TN$$

---

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، زهية عبد الرحمان، نفس المرجع، ص 97

## المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لتحليل المالي الساكن

وجهت العديد من الانتقادات والتحفظات لهذا النوع من التحليل خاصة في ظل تطور السريع للمحيط المالي والاقتصادي للمؤسسة ومنها:

### الفرع الأول: الانتقادات الموجهة لتحليل باستخدام النسب والمؤشرات المالية<sup>1</sup>

- يفترض هذا التحليل استمرار النشاط ولا يعطي إجابات عن حالة توقف النشاط.
- لا يحدد المستوى الأمثل لرأس المال العامل بل يفترض أن هذا الأخير إذا كان موجبا فقط، فالمؤسسة متوازنة ماليا.
- لم يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة بالرغم من افتراضه، أنها موجبة في حالة وجود رأس مال عامل موجب.
- يصعب في كثير من الحالات تطبيق أسلوب النسب المالية في المؤسسات الكبيرة التي تتميز بوجود أقسام متعددة تعمل في صناعات مختلفة، لصعوبة إجراء مقارنات بالنسبة لها مع متوسطات الصناعة، لذلك يمكن القول أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يكون أكثر نفعاً في حالة المؤسسات الصغيرة.
- ومن جهة أخرى فإن المؤشرات المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة تزود المحللين الماليين بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية، وبالتالي الاعتماد عليها في التنبؤ بقدرة الشركة في الحصول على التمويل اللازم في الوقت المناسب، وبالنسبة للمستثمر تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة في إرشاده بالاستثمار في الشركة أو عدم الاستثمار.
- قد يظهر للمؤسسة بعض النسب التي تبدو جيدة، وبعض النسب التي تبدو ضعيفة، مما يجعل من الصعب الحكم على وضع المركز المالي للمؤسسة،<sup>2</sup>
- تؤثر القواعد والممارسات المحاسبية المتبعة على القوائم المالية، بل قد تشوهها الأمر الذي يؤثر في مصداقية نتائج التحليل لهذه القوائم، ومن أمثلة ذلك:
  - ✓ تعدد طرق تقييم المخزون.
  - ✓ تعدد طرق حساب الاهتلاك.
  - ✓ اعتماد التكلفة التاريخية في العديد من بنود الميزانية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ذكره، ص 81.

<sup>2</sup> علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة الرائد العلمية، 2002، ص 10

## الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لتحليل الوظيفي

رغم الإسهامات التي قدمها التحليل الوظيفي وتجاوزه العديد من النقائص التي كانت في التحليل السابق، إلى أن هذا التحليل أيضا وجهت له بعض التحفظات هي:<sup>1</sup>

\_ يعتمد هذا التحليل على مفهوم BFR ومقارنته بFR للتحليل التوازن المالي لكن المؤسسات الخدمية والمؤسسات التي تتميز بنقص مستوى المخزون يفقد الBFR قيمته في التحليل.

▪ الميزانية الوظيفية تدمج المؤونات التي هي من عناصر الاستغلال قصيرة الأجل في الموارد الدائمة طويلة الأجل.

▪ يعتبر هذا التحليل أن الحالة التوازنية هي لما يقترب مستوى الخزينة من الصفر لكن الواقع يؤكد ان المؤسسات في حاحه أحيانا إلى مبالغ هامة السيولة لتنفيذ قراراتها والتمتع بالمرونة الكافية.

▪ الخزينة حسب هذا التحليل غامضة و لا نعرف كيفيه تشكلها و لا النشاطات المسؤولة عن حاله العجز أو الفائض.

تعتبر مقاربتى تحليل سيوله استحقاق والتحليل الوظيفي من المقاربات الكلاسيكية كونها تعتمد على الميزانية و هذا ما يعطي صورة ساكنه للوضعية المالية للمؤسسة. كما أن هذه الوثيقة لا تعطي تصورا ديناميكيا لنشاط المؤسسة مما يبقي هذه المقاربات قاصرة، كل هذه الأسباب كانت المحرك الأساسي لظهور التحليل المالي الديناميكي الذي يعتمد على التدفقات المالية.

---

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهيبه عبد الرحمان، نفس المرجع، ص 102.

## المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام التحليل المالي الديناميكي

ان قصور التحليل المالي الساكن أدى الى ضرورة البحث عن تحليل يعطي رؤية ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذا جاءت كشوفات التدفقات المالية لتحول عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، إذ تعد هذه الكشوفات وسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة، أي حصر التغيرات التي تعتبر استخداماً للأموال وتلك التي تعتبر مصدراً لها.

### المطلب الأول: جدول التمويل

#### الفرع الأول: تعريف وأهداف جدول التمويل

##### أ. تعريف جدول التمويل:

يعرف جدول التمويل بأنه قائمه مالىه توضح حركة الأموال خلال فتره زمنيه معينه حيث بين لنا الاستخدامات والموارد الجديدة للدوره بمعنى احتياجات التمويل التي تظهر خلال الدوره وسائل التمويل المستخدمة لذلك.<sup>1</sup>

يظهر جدول التمويل مصادر الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة خلال فتره زمنيه معينه والاستخدامات التي وجهت لها هذه الأموال خلال نفس الفتره كما يوضح أيضا التأثير النهائي لمختلف العمليات المحققة على خزينة المؤسسة.<sup>2</sup>

##### ب. أهداف جدول التمويل:<sup>3</sup>

يسمح جدول التمويل بمعرفه الآلية التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال فتره زمنيه معينه ويمكن تلخيص أهم أهداف جدول التمويل فيما يلي:

- القيام بتحليل التغيرات التي تطرأ على ذمة المؤسسة والمتمثلة في كل حركات المحاسبية
- تحليل العمليات التي قامت بها المؤسسة والقيام بإظهار تأثيرها على الخزينة.
- إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي استفادت منها المؤسسة خلال الدوره.
- التعرف على نسبه التمويل الذاتي مقابل الديون المالية.
- تحليل سياسة تمويلية للمؤسسة من اجل تعزيز نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف من اجل رفع المردودية.

<sup>1</sup> مبارك لسلس، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 62

<sup>2</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، 2006 نفس المرجع، ص107.

<sup>3</sup> خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة- دروس و مسائل محلولة- دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 155.

▪ تقييم نجاعة سياسة التمويل والاستثمار وتقدير انعكاساتها على مستقبل المؤسسة و تتبع التغيير في رأس المال العامل والقيام بتفسيره.

▪ يساعد جدول التمويل على اتخاذ القرارات الخاصة ببرامج المؤسسة و احتياجات المؤسسة.

### الفرع الثاني: إعداد جدول التمويل

من اجل إعداد جدول التمويل يجب توفر ميزانيتين متتاليتين بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج وبعض الجداول التي يتم نشرها ضمن الملاحق كجدول الاهتلاك وجدول الاستثمارات حيث يتم حسب التغييرات في كل البنود وذلك سواء بزيادة أو بالنقصان بحيث يتم تصنيف هذه التغييرات إلى موارد واستخدامات.<sup>1</sup>

▪ يتكون جدول التمويل من قسمين رئيسيين هما:

1-الجدول الأول: يوضح هذا الجدول التغيير في رأس المال الصافي الإجمالي (FRNG) والعناصر التي كانت سببا في هذا التغيير بحيث يرتبط بالجزء العلوي من الميزانية ويتكون من جزئين هما:

▪ الموارد الدائمة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الدورة المالية.

▪ الاستخدامات الثابتة المستقرة التي كونتها المؤسسة في الدورة نفسها.

وعليه نلاحظ أن هذا الجدول مخصص للموارد واستخدامات الدورة طويلة الأجل من اجل إعداد قائمه الموارد والاستخدامات يتم الاعتماد على المراحل التالية:

✓ المرحلة الأولى: رصد التغييرات في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة.

✓ المرحلة الثانية : تصنيف التغييرات التي حدثت إلى موارد واستخدامات استنادا للقاعدة التالية:

كل زيادة في الاستخدامات المستقرة أو نقص في الموارد الدائمة تعتبر استخدام و كل زيادة في الموارد الدائمة و كل نقصان في عناصر الأصول الثابتة تعتبر مورد كما يجب إظهار التمويل الذاتي خلال تلك الفترة كعنصر أساسي في تمويل المؤسسة حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الموارد	الاستخدامات
- زيادة في الخصوم.	- نقص في الخصوم.
- نقص في الأصول.	- زيادة في الأصول.

والجدول الموالي يوضح لنا مستوى القسم الأول من جدول التمويل.

<sup>1</sup> قمان مصطفى، باكرية علي، مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم السياسة المالية للمؤسسة، مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد، جامعة المسيلة، العدد 03، 2018، ص 122.

جدول رقم(06): القسم الأول من جدول التمويل "التمويل المتوسط و طويل الأجل"

الاستخدامات (المستقرة)	الموارد الدائمة
- حيازة تشيئات جديدة. - مصاريف موزعة على عدة سنوات - تسديد الديون المالية. - انخفاض رأس المال. - توزيع الأرباح.	- القدرة على التمويل الذاتي CAF - التنازل أو الانخفاض في عناصر التثبيات. - رفع رأس المال أو المساهمات. - الحصول على ديون مالية.
التغيير في الاستخدامات المستقرة -	التغيير في الموارد المستقرة +

المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2020، ص 119

إن القسم الأول من جدول التمويل يهدف إلى تقييم التغيير في رأس المال العامل الوظيفي و بالتالي فهو يعبر عن سياسة التمويل و سياسة الاستثمار المنتهجة من طرف المؤسسة و عندما يكون هذا التغيير موجبا فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه مورد صافي في المقابل عندما يكون هذا التغيير سالب فهذا معنى أن نشاط الدورة نتج عنه استخدام صافي.

1.1- شرح مكونات محتوى القسم الأول من جدول التمويل:

➤ الموارد الدائمة: تتكون الموارد دائمة من عناصر التالية:<sup>1</sup>

✓ القدرة على التمويل الذاتي: تعرف بأنها الطاقة التمويلية الذاتية، فهي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخيل مالية و نواتج خلال دورة معينة، فالقدرة على التمويل الذاتي تبين لنا قدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة اعتمادا على مواردها المالية الذاتية و تحسب CAF من خلال العلاقة التالية:<sup>2</sup>

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك + المؤونات و خسائر القيمة -  
الاسترجاع في خسائر القيمة و المؤونات + ق م ص للتثبيات المتنازل عنها - سعر التنازل للتثبيات  
المتنازل عنها - القسط المحول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة.

أما:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل - الأرباح الموزعة.

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2020، ص 120

<sup>2</sup>.Pascal barneto, Georges gregorio ،Finance manuel et applications, Dunod, Paris, 2009, p332.

✓التنازل أو الانخفاض في عناصر التثبيتات: إن التنازل عن التثبيتات الملموسة وغير الملموسة والمالية تعتبر موارد دائمة ويتم احتسابها بسعر التنازل في جدول التمويل.

✓رفع الأموال الخاصة: تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في الحصول على أموال جديدة ويكون ذلك بواسطة قيام بالمؤسسة بطرح أسهم للاكتتاب من قبل الجمهور في السوق المالي.

✓الزيادة في ديون المالية: وتتمثل في الديون الجديدة التي تحصل عليها المؤسسة خلال الدورة المالية والتي تتعدى درجه استحقاقها السنة ويتم استثناء الإعتمادات البنكية الجارية.

➤الاستخدامات المستقرة: وتتكون من العناصر التالية:

✓حيازة تثبيبات جديدة: قد تشمل العملية حيازة التثبيتات الملموسة أو غير الملموسة أو التثبيتات المالية والتي يتم تسجيلها بالقيم الإجمالية خلال الدورة ويتم حسابها اعتمادا على معطيات حركه الاستثمارات.

✓المصاريف الموزعة على عده سنوات: وهي عبارة عن المصاريف التي يتم توزيعها على السنوات الخمس القادمة فهي تؤدي دور الاهتلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة.

✓تخفيض الأموال الخاصة: أي التخفيض في رأس مال الشركة وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة أو عندما يتخذ قرار بإعاده هيكلتها.

✓تسديد الديون: وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية والقروض الخاصة بعقود الإيجار التمويلي ما عدا الإعتمادات البنكية الجارية.

✓توزيع الأرباح: وتخص الأرباح خلال الدورة  $N-1$  والتي يتم توزيعها خلال الدورة  $N$  فالأرباح المحتجزة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركاتها أو مساهميها أو عمالها من أرباح تحققت خلال الدورة المالية السابقة ويمكن أن تحسب الأرباح الموزعة .

2- الجدول الثاني: يبين الجدول الثاني من جدول التمويل التغيرات في الاحتياج في راس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية الإجمالية فهو يبين لدى موارد دوره الاستغلال وخارج الاستغلال واستخداماتها ويحتوي على التغيرات التالية:<sup>1</sup>

➤التغير في عناصر الاستغلال BFRex: وتقصد به الفرق بين احتياجات دورة الاستغلال(المخزون، الزبائن.... الخ) ومواردها (المورد والحسابات الملحقه).

➤التغير في عناصر خارج الاستغلال BF Rhex : تتمثل في الفرق بين الاحتياجات والموارد الناتج عن الأنشطة غير الأساسية للمؤسسة.

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع، ص 123

التغير في الخزينة الصافية TNg: وهي الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة.

وعليه وبناء على التغيرات في العناصر الثلاثة السابقة يمكن حساب التغير في رأس المال المعامل من أدنى الميزانية.

### والجدول رقم (07) يبين الجزء الثاني من جدول التمويل

الموارد 2-1	الموارد 2	احتياج استخدام (1)	التغير في رأس المال العامل الاجمالي $\Delta$
			أ- التغير في عناصر الاستغلال - تغيرات الأصول المتداولة للاستغلال. - تغيرات الديون القصيرة الأجل.
			$\Delta \text{BFRe x (A)}$
			ب- التغير في عناصر خارج الاستغلال. - تغيرات الأصول المتداولة خارج الاستغلال. - تغيرات الديون القصيرة.
			$\Delta \text{BF Rhex (B)}$
			المجموع $\Delta \text{Rg} = \text{A} + \text{B}$
			ج- تغيرات الخزينة: - تغيرات القيم الجاهزة. - تغيرات القروض البنكية و الأرصدة الدائنة للبنوك.
			$\Delta \text{TNg (D)}$
			$= \text{C} + \text{D}$ التغير في رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2006، ص

## المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة

من الأسباب الرئيسية للتحويل إلى الأساس النقدي هو أن المستثمرين و المحللين الماليين قد أيقنوا أن المحاسبة على أساس الاستحقاق قد أصبحت أبعد ما تكون عن التدفقات النقدية الأساسية للمؤسسة، ومن ثم فإن صافي الربح الذي يتم حسابه لم يعد مؤشرا مقبولا على المقدرة الكسبية للمؤسسة، و بنفس الصورة فإن القوائم المالية لا تعترف بالتضخم، وبالتالي فهناك العديد من المستخدمين الذين يبحثون عن معيار أكثر تجردا مثل التدفق النقدي لتقييم مدى النجاح أو الفشل في العمليات، بالإضافة إلى ذلك، فهناك من يقول بأن مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي.

### الفرع الأول: بنود جدول تدفقات الخزينة

يتضمن جدول التدفقات النقدية المتحصلات والمدفوعات النقدية وفقا لكل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، و فيما يلي خصائص العمليات المرتبطة بكل نوع من هذه الأنشطة.<sup>1</sup>

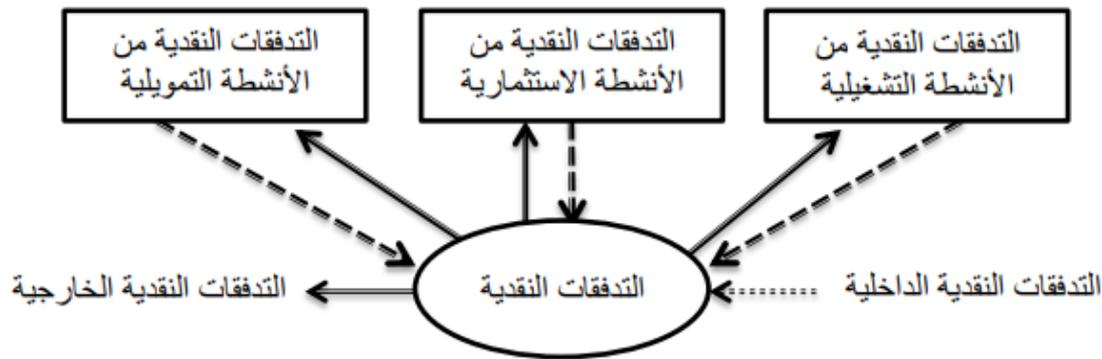
أ. الأنشطة التشغيلية: تمثل الآثار النقدية للمعاملات الأحداث الأخرى التي تدخل ضمن صافي الدخل.

ت. الأنشطة الاستثمارية: وتمثل الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو استبدال أو بيع الأصول غير

المتداولة.

ث. الأنشطة التمويلية: وهي تتضمن المعاملات التجارية مع الدائنين والمالكين

### الشكل رقم (04) يوضح الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006،

ص148.

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهيبية بن عبد الرحمان، نفس المرجع، ص 169.

## الفرع الثاني: المؤشرات المالية الأساسية لجدول تدفقات الخزينة

توجد طريقتين لحساب المؤشرات المالية<sup>1</sup>:

أ. الطريقة المباشرة: هذه الطريقة تسمح بحساب المؤشر من خلال جدول حسابات النتائج من أعلى

الجدول بجمع مكوناته الأساسية،

ب. الطريقة غير المباشرة: هذه الطريقة تسمح بحساب المؤشر من خلال جدول حسابات النتائج

من الأسفل بطرح مكوناته الأساسية،

يتضمن الجدول رقم (08) مجموعة من المؤشرات التي تم حسابها بطريقتين المباشرة وغير المباشرة

المؤشرات المالية	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
الفائض الاجمالي للعمليات التشغيلية	الايادات التشغيلية - المصاريف التشغيلية المستهلكة	النتيجة الصافية + الضرائب على الأرباح - (+) إيرادات ومصاريف استثنائية + المصاريف المالية الصافية من الإيرادات + مخصصات الاهتلاك و المؤونات
القدرة على التمويل الذاتي	الفائض الاجمالي للعمليات التشغيلية - المصاريف المالية الصافية من الإيرادات + (-) إيرادات و مصاريف استثنائية - الضرائب على الأرباح	النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك و المؤونات + (-) القيمة الزائدة ( القيمة الناقصة) من الاستثمارات المتنازل عنها
النتيجة التشغيلية	الفائض الاجمالي للعمليات التشغيلية (-) مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	النتيجة الصافية + الضرائب على الأرباح + (-) إيرادات و مصاريف استثنائية + المصاريف المالية للإيرادات
الأصول الاقتصادية	الأصول الثابتة + الاحتياج في رأس المال	الأموال الخاصة + الاستدانة الصافية
فائض خزينة العمليات التشغيلية	التحصيلات التشغيلية (-) النفقات التشغيلية	الفائض الاجمالي للعمليات التشغيلية - التغير في احتياج رأس المال العامل للعمليات التشغيلية

المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي، زهبيبة بن عبد الرحمان، التسيير المالي - الادارة المالية - الطبعة الثالثة،

عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2020، ص 171.

<sup>1</sup> بوضياف صفاء، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي، دكتوراه، محاسبة و تدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2018، ص 35-36.

### الفرع الثالث: النسب المالية المستخدمة في تحليل جدول تدفقات الخزينة<sup>2,1</sup>

يوضح الجدول رقم (09) بعض النسب المالية المستخدمة في تحليل جدول تدفقات الخزينة :

النسبة	العلاقة	الدلالة <sup>3</sup>
النقد من العمليات التشغيلية (السيولة)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الخصوم المتداولة	حيث تقيس قدرة الشركة في توفير النقد لمواجهة التزاماتها المتداولة
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول	حيث تقيس مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
نسبة تغطية الفوائد النقدية	= صافي التدفق النقدي التشغيلي + الفوائد المدينة + الضرائب / الفوائد المدفوعة	حيث تقيس قدرة الشركة على دفع جميع الفوائد المستحقة على ديونها
نسبة دفع الديون	= إجمالي الديون / صافي التدفق النقدي التشغيلي	حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع أقساط الديون من النقدية من العمليات التشغيلية
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية على المساهمين / صافي التدفق النقدي التشغيلي	حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع أرباح الأسهم من النقد المتولد من العمليات التشغيلية

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا الى المراجع المذكورة

<sup>1</sup> Mills, John R. And Yamamura, Jeanne H., *The Power Of Cash Flow Ratios*, Journal Of Accountancy, Vol. 186, Issue 4, 1998; P 53 – 61.

<sup>2</sup> Gallinger, George W., *A Frame Work Of Financial Statement Analysis – Statement Of Cash Flow*, Part 4 Business Credit, 2000; P 32 – 37

<sup>3</sup> صبيوه إيناس، دور جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة (تحليل جدول تدفقات الخزينة للجزائرية للمياه) مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، العدد، 06 الجزائر، 2016، ص 164 .

## المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لتحليل المالي الديناميكي

ان التحليل الديناميكي جاء ليكمل نقائص التحليل الساكن، غير أنه واجه هو الاخر انتقادات كثيرة حول مدى فعاليته، مصداقيته وامكانية تحقيقه.

### الفرع الأول: الانتقادات الموجهة للجدول التمويل

تكمن فائدة جدول التمويل في نوع و طبيعة المعلومات التي من شأنها المساعدة على ضبط و فهم التطور الهيكلي المالي وسيولة المؤسسة وهذا ما لا يستطيع باقي الكشوفات من ميزانية و جدول حسابات النتائج لأن نوع المعلومات المقدمة من قبل هذه الأخيرة تخص حالة ثابتة للمؤسسة و بذلك لا تسمح للأطراف الخارجيين من مقرضين و ماليين الإلمام بجميع العمليات التي أحدثت تغيير في ثروة المؤسسة طوال فترة النشاط وعليه من خلال جدول التمويل الذي يقوم بتحليل جميع التدفقات المالية الحاصلة و ترجمة هذه الأخيرة نستطيع شرح الكيفية التي انتقلت بها المؤسسة من توازن مالي في بداية النشاط إلى توازن مالي في آخر مده نشاطها غير أنها و بالرغم من هذه المزايا إلا أن جدول التمويل قد تعرض إلى انتقادات من أهمها<sup>1</sup>:

يعتبر جدول التمويل القدرة على التمويل الذاتي موردا دائما لكنه قام بدمج المؤونات الخاصة بأصول دورة الاستغلال في حسابه.

اعتماد في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي و الذي يميز عند حسابه بين عناصر الدورة التشغيلية و العناصر خارج الدورة التشغيلية.

يعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا الا انه عند الحساب يتم ادماج مؤونات تدني المخزونات و الحقوق و هي عناصر قصيرة الأجل، حيث كان لزاما اقصاؤها.

التغير في الخزينة المتحصل عليها اعتمادا على الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز.

### الفرع الثاني : الانتقادات الموجهة لجدول تدفقات الخزينة

- إن اعتماد قائمة التدفقات النقدية على الأساس النقدي يجعلها تتجاهل العديد من المعلومات المحاسبية ويجعلها تركز فقط على البنود النقدية التي تسببت في الزيادة أو النقصان في النقدية،
- تتعرض النقدية في كثير من الأحيان إلى التذبذب والتغير بشكل مستمر وفقا للظروف الاقتصادية ومنه لا يمكن لها أن تعبر بشكل دقيق عن الهدف المعدة لأجله.

<sup>1</sup> الياس بن ساسي ، يوسف قريشي، ذهيبية بن عبد الرحمان، نفس المرجع، ص 122

- إن حصول المؤسسة على قروض قصيرة الأجل يظهر زيادة كبيرة في الجانب المالي لها وذلك حسب ما تظهره الأرصدة النقدية وبالتالي تعبر عن وضع مالي جيد للمؤسسة رغم أن هناك تقصير في مجالات أخرى،<sup>1</sup>
- عدم التساوي فيما بين فترة دخول وخروج الأموال على مدار الشهر الواحد يؤدي إلى صعوبة تحديد الفارق بينهما،

• وجود أخطاء في تقدير المقبوضات والمدفوعات.

- وجود بعض المشاكل عند حساب صافي الدخل المحاسبي والمعد على أساس محاسبة الإستحقاق وهل هو حقيقة يعكس التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية، إذ أن هذا الهدف لا يتحقق بمجرد إضافة أو طرح بعض العناصر من أو إلى مبلغ صافي الدخل كما هو متبع عند إعداد القائمة وفقا مدخل رأس المال العامل. بل يتطلب الأمر إجراءات أكثر تعقيدا و شمولاً تتبلور في تحديد التدفق الداخلى والخارج الذى نتج عن كل بند من بنود جدول حسابات النتائج المعدة وفقا لمحاسبة الإستحقاق.<sup>2</sup>

- صعوبة تحديد طبيعة النشاط هل تشغيلي أم تمويلي أم استثماري، فمثلا فوائد وتوزيعات الأرباح قد تصنف على أساس تدفق نقدي تشغيلي بإعتبارها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وقد تصنف على أنها نشاط استثماري أو تمويلي تكاليف الحصول على الموارد المالية أو عوائد الاستثمارات؛<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية التطبيق، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص. 82

<sup>2</sup> محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، درا وائل، عمان، 2007، ص. 356.

<sup>3</sup> أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية - النموذج الدولي الجديد -، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2010

## المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يتميز التحليل المالي في المؤسسة بدور هام في إدارة الوظيفة المالية أساسا وتقييم الأداء المالي من خلال العديد من اليات.

### المطلب الأول: دور التحليل المالي الساكن في تقييم الاداء

تلعب النسب ومؤشرات التحليل المالي وفق المنظور الساكن، وكذلك وفق المنظور الوظيفي دورا هاما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال حساب مؤشرات ونسب بين مختلف بنود الميزانية للحصول على معلومة مالية تساعد في التنبؤ واتخاذ القرار، حيث يؤدي التحليل بالنسب المالية ومؤشرات الميزانية الوظيفية إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

✓ تسمح الميزانية الوظيفية من تحديد مدى استمرارية المؤسسة من خلال دراسة الوظائف الأساسية للمؤسسة (استثمار، استغلال، التمويل).

✓ تحديد هيكل التمويل المناسب في ظل الأرقام المتحصل عليها.

✓ تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل.

✓ تقييم قدرة المؤسسة على تحصيل زبائن.

✓ تقييم وضعية المؤسسة السوقية.

✓ تقييم احتياجات التمويل الدائمة وبالتالي البحث عن الموارد التي تتوفر عليها المؤسسة.

✓ إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة.

✓ مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمشروع.

✓ توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف.

✓ تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل.

✓ مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.

✓ التنبؤ بالوضعية المستقبلية للمؤسسة واتجاه نموها.

## المطلب الثاني: دور التحليل المالي الديناميكي في تقييم الاداء

يلعب التحليل المالي الديناميكي بمختلف الياته دورا مهما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، و الوقوف على مواطن الضعف و القوة.

### الفرع الأول : دور جدول التمويل في تقييم الأداء

يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق ب :

- ✓ إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها.
- ✓ إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.

✓ مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

### الفرع الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

✓ تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، فالهدف الأساسي من قائمة التدفقات النقدية أن تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المرتبطة بها .

✓ إن فحص العلاقات بين العناصر مثل المبيعات وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، والزيادة أو النقص في النقدية تمكن من التنبؤ بطريقة جيدة بمقدار وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه إذا استخدمنا المعلومات التي يتم إعدادها وفقا أساس الاستحقاق.

✓ تقييم قدرة المؤسسة على سداد توزيعات المساهمين والوفاء بالالتزاماتها.

✓ تقييم أسباب الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فمن المعروف أن صافي الدخل يعتبر من المعلومات الهامة لمتخذي القرارات لأنه يوضح مدى نجاح أو فشل المؤسسة من دورة محاسبية إلى أخرى، ولكن عادة ما يدور الشك لمتخذي القرارات حول دقة رقم صافي الربح بأنه ينطوي على تقديرات وأحكام شخصية نتيجة تطبيق أساس الاستحقاق، ونتيجة لذلك غالبا ما يثار الجدل حول مدى إمكانية الاعتماد على النقدية، ومن ثم زادت حاجة مستخدمو المعلومات المحاسبية للتعرف على أسباب الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي المتولد من الأنشطة التشغيلية.

✓ إن جدول تدفقات الخزينة تعتبر أداة مهمة للإدارة المالية لتقييم السياسات المالية والوضع المالي لنقدية الشركة حيث أن الشركة تحتاج إلى نقدية كافية لتلبية متطلباتها المتعددة والتزاماتها على الأقل على مستوى

المستقبل القريب، وأيضاً لقياس السيولة والربحية ومدى نجاح المشروع، وما توفره من الشفافية للتدفقات النقدية الواردة والصادرة.

✓ تقييم الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، سواء أكانت نقدية أم غير نقدية التي تقوم بها المؤسسة خلال الفترة المحاسبية، فعند فحص هذه الأنشطة يتمكن متخذي القرارات من تفهم أسباب زيادة الأصول والالتزامات أو نقصها خلال الفترة المحاسبية.

### المطلب الثالث: دور تقييم الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة

يكتسي تقييم الأداء في المؤسسة أهمية كبيرة وذلك لما له من دور في تحقيق أهداف المؤسسة، وتشخيص حالتها المالية والتنبؤ بما ستؤول إليه.

و من هنا يمكن القول أن دور الذي يلعبه التقييم المالي في المؤسسة يغطي المحاور التالية:

#### أ. اتخاذ القرار:

- يمكن المستثمر متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية و سيولة و نشاط و المديونية على سعر السهم،
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة،
- ان تقييم الأداء يمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية في الوقت الملائم.
- اتخاذ القرارات التمويلية و الاستثمارية التي تمكن المؤسسة من البقاء و الحفاظ على قيمتها السوقية.

#### ب. تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و التنبؤ :

- اكتشاف الأخطاء و مواطن الضعف بهدف اتخاذ إجراءات تصحيحية،
- يهدف تقييم الأداء المالي الى التعرف على مواطن القوة لاستغلالها و استخدامها،
- الحكم على مدى الاستخدام الأفضل للموارد المالية و استخداماتها،
- التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة و بالتالي استغلال الفرص المحيطة لتحقيق توازن مالي و توافي أي عسر أو فشل مالي.

## ت. تحقيق أهداف المؤسسة :

- وضع استراتيجية مالية تسمح بتعظيم قيمة المؤسسة.
- الحفاظ على موارد المؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد في حدود الاحتياج.
- السماح للمؤسسة من معرفة درجة تنافسيتها و امكانيتها للمنافسة في السوق و دخول أسواق جديدة.
- التأكد من استمرارية المؤسسة و الحفاظ عليها.

و منه فإن الدور الأساسي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

## خلاصة الفصل

استخدم التحليل المالي التقليدي مجموعة من المؤشرات لقياس قدرة المؤسسة على تمويل الاحتياجات المالية بموارد من نفس الفئة تبعا لمبدأ السيولة والاستحقاق.

كما استخدم مجموعة من النسب المالية التي تسمح بتقييم أداء المؤسسة من حيث القدرة على التمويل و الاستدانة، و السيولة المتوفرة....، و غيرها و ذلك بهدف الوقوف على مواطن القوة و الضعف في المؤسسة، و الحكم على مدى جودة أدائها باستخدام أليات التحليل المالي الساكن.

غير أنه عرف الكثير من الانتقادات دفعت المحللين الماليين الى البحث عن أدوات واليات تعطي نتائج أكثر مصداقية وشفافية، حيث ظهر التحليل المالي الديناميكي بهدف تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق اليات ديناميكية تعطي معلومات وبيانات مالية أكثر واقعية وشفافية، غير أنه هو الآخر تعرض لبعض الانتقادات وتساؤلات حول جودة المعلومة المالية المتحصل عليها ودورها في تقييم الأداء المالي.

## الفصل الثالث

### دراسة حالة

## الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية

### تمهيد

نتيجة أهمية موضع الدراسة واتساعه وبعد الانتهاء من الجانب النظري كان لزاما من ربط هذا الجانب بالجانب التطبيقي، وبهدف إثبات ما هو عملي من الموضوع فقد تم الاعتماد على دراسة ميدانية تطبيقية، بهدف إسقاط الجانب النظري على الجانب العملي من الموضوع وذلك من خلال القيام بالتحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة، حيث تناول هذا الفصل:

المبحث الأول: نبذة عن المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: اعداد القوائم المالية للمؤسسة

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام التحليل المالي

## المبحث الأول: نبذة عن المؤسسة محل الدراسة

قبل التطرق لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، سنتناول نبذة تعريفية حول المؤسسة ونشاطها، والذي من شأنه مساعدتنا في التعرف على نشاط المؤسسة وهيكلها التنظيمي.

### المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

بهدف التعرف على المؤسسة ونشاطها، تم الاطلاع على القانون الأساسي للشركة واجراء مقابلة مع مسيري الشركة، بهدف التعرف على نشاط المؤسسة وطريقة تسييرها.

### الفرع الأول: القانون الأساسي للشركة

لقد تأسست المؤسسة سنة 2000 يقوم نشاطها على عملية استيراد المنتجات الكهربائية وتوزيعها. تتكون من أربع شركاء، حيث حصة كل شريك موزعة كما يلي:

جدول رقم(10) يبين حصة كل شريك في المؤسسة

النسبة	الشريك
20%	الشريك أ.ج
30 %	الشريك ب.ج
15 %	الشريك م.ج
35 %	الشريك ص.ج

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام القانون الأساسي

وحسب العقد التأسيسي للشركة، يعد الشريك ص.ج هو الشريك المسير للشركة ومصفيها في حال حل الشركة.

تضم المؤسسة فرعين رئيسيين، فرع الاستيراد والتصدير حيث يقوم نشاط هذا الفرع على استيراد المنتجات الكهربائية بشتى أنواعها، المنزلية والصناعية.

## الفرع الثاني: فرع الاستيراد والتصدير

ان فرع الاستيراد و التصدير عبارة عن شخص معنوي، استوفى الشروط المطابقة للتشريع و التنظيم الساري المفعول، لديه رخصة استيراد منتج أو سلعة، الخاضعة للحصة المفتوحة ، و ذلك بإيداع على مستوى مديرية التجارة الولائية المختصة إقليمياً، إستمارة طلب رخصة إستيراد و تصدير البضائع (مملوؤة و مطبوعة من جهتين).

حيث يقوم هذا الفرع باستيراد السلع والمنتجات النصف مصنعة والمصنعة، والمتعلقة بالمواد والمنتجات الكهربائية المنزلية والصناعية.

أ. الامكانيات المادية :يتوفر هذا الفرع على إمكانيات مادية تتمثل أساسا فيما يلي :

- 02 صالات عرض.
- 05 مكاتب الموقع الرئيسي للتسيير.
- 02 صالة للاجتماعات.
- 03 سيارات نفعية.
- 02 سيارة نقل العمال.
- أجهزة اعلام ألي وبرامج تسيير.
- تجهيزات مكتبية.
- أثاث مكتبي.
- مطبخ وقاعة اطعام للعمال بجميع مرافقهما.
- 02 مخازن بحجم 5000 م<sup>2</sup>.

ومنه نستنتج أن المؤسسة تتوفر على إمكانيات مادية جيدة مقارنة برقم أعمالها، مما سمح لها بتسيير أحسن وتوفير مناصب شغل.

ب. الامكانيات البشرية: يضم هذا الفرع إمكانيات بشرية لا بأس بها لتسيير هذا الفرع، والقيام بجميع أنشطته الأساسية.

**الجدول رقم (11) الإمكانيات البشرية فرع الاستيراد والتصدير**

العدد	الوظيفة
01	المسير
01	نائب المسير
01	مدير المالية والمحاسبة
02	محاسب
01	مدير تجاري
05	عون تجاري
05	عمال متعددي الخدمات
<b>16</b>	<b>العدد الاجمالي</b>

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

### الفرع الثالث: فرع التوزيع

ان فرع التوزيع عبارة عن شخص معنوي يقوم بتوزيع المنتجات التي تم استيرادها من طرف فرع الشركة المتعلق بالاستيراد والتصدير ، في جميع ولايات الوطن 58.

حيث يضم هذا الفرع امكانيات مادية وبشرية لتسهيل عمليات ونشاط هذا الفرع والمتمثلة في:

أ. الامكانيات المادية:

- 02 مكاتب للادارة .

- أربعة مستودعات ذات مساحة تتراوح بين 500 م<sup>2</sup> و 1000 م<sup>2</sup>.

- 5 شاحنات متوسطة الحجم.

- 3 سيارات نفعية.

ب. الامكانيات البشرية :

الجدول رقم (12) الإمكانيات البشرية فرع التوزيع

العدد	الوظيفة
01	أمين مخزن
05	عمال مخزن
05	السائقين
01	مسير
02	مسير تجاري
14	العدد الاجمالي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعد الهيكل التنظيمي صورة توضيحية حول نشاط المؤسسة ومختلف وظائفها، والعلاقة بين مختلف أقسامها وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المسطرة من طرف الإدارة العامة.

بعد الاطلاع على وثائق المؤسسة وبمساعدة من الميسر، تم التعرف على مختلف مصالح و فروع المؤسسة، حيث لاحظنا أنها تتمتع بتنظيم محكم رغم وجود بعض التداخلات في المهام بين الكثير من المصالح، و ذلك ناتج عن عدم استقرار الكتلة البشرية. حيث اكتشفنا أن المؤسسة تغير كثيرا في تشكيلة عمالها من فترة لأخرى لعدة أسباب، تم التحفظ على ذكرها.

ومنه نجد أن الهيكل التنظيمي الأساسي للمؤسسة يتكون من :

أ. الإدارة العامة : تتكون من المدير و نائب المدير و السكريتارية و تضمن هذه الإدارة ما يلي :

✓ رسم السياسة العامة للشركة و التخطيط للأهداف.

✓ مراقبة على الأداء.

✓ التنسيق بين مختلف الأقسام.

ب. فرع الاستيراد و التصدير :

1. قسم الموارد البشرية:

يضمن قسم الموارد البشرية سياسة تسيير الموظفين و يحدد الشروط الداخلية لتطبيق السياسة التي تضمن السير الحسن للعمال و يقوم هذا القسم أيضا.

✓ تنسيق أنشطة لموظفين و متابعة تكوين العمال، التبرصات، الأيام الدراسية و متابعة حوادث

العمل.

✓ عنصر في تنفيذ المشروع من السياسات والخطط وتدريب الموظفين والمشاركة تنفيذ سياسات

إدارة الموارد البشرية التي بدأتها المديرية العامة.

✓ تأكد من إعداد وتشغيل خطط الأجور والعناصر المتغيرة للعودة سجلات الرواتب، وتجهيز

المطالبات.

✓ مراقبة وتحديث ملفات محوسبة للموظفين.

2. قسم المالية و المحاسبة : يقوم هذا القسم بجمع مختلف البيانات و المعلومات و تسجيلها

محاسبيا، حيث يقوم هذا القسم ب :

- ✓ التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة.
- ✓ اعداد التقارير المالية و المحاسبية بصفة دورية .
- ✓ حفظ المعلومات.
- ✓ اعداد التصريحات الجبائية و الاشتراكات الضمان الاجتماعي.

**3. قسم التجاري و التسويق :** يقوم هذا القسم بالترويج لمنتجات المؤسسة و ذلك من خلال :

- ✓ وضع السياسة التجارية.
- ✓ الترويج و الاشهار.
- ✓ متابعة المبيعات.
- ✓ متابعة التحصيل.
- ✓ الحفاظ على العلاقة بين المؤسسة و الزبون .

**4. قسم التجارة الخارجية :** يقوم هذا القسم بتسيير ملف الاستيراد ابتداء من الطلبية الى اخراج

البضاعة من الميناء، حيث يضمن :

- ✓ التواصل مع الموردين.
- ✓ اعداد الطلبية بناء على تقرير كل من القسم التجاري و الادارة العامة.
- ✓ القيام بمختلف الاجراءات القانونية لعملية استيراد السلعة.
- ✓ الحرص على تطبيق القانون و مطابقة السلع المستوردة للقوانين المعمول بها في عملية

الاستيراد.

- ✓ اخراج البضاعة من الميناء.

**ت. فرع التوزيع :** يضمن هذا القسم توزيع المنتجات و نقلها للزبون و متابعة سير العملية من

خلال التنسيق مع قسم التجاري و قسم تسيير المخزون.

**1. قسم تسيير المخزون :** يقوم هذا القسم ب :

- ✓ تسجيل البضاعة الداخلة و الخارجة.
- ✓ احصاء المتلوفات و اعداد التقارير بذلك.
- ✓ الجرد المادي للبضائع.
- ✓ اعداد بطاقات لكل بضاعة تتضمن الكميات و الخصائص.

**2. قسم التوزيع :**

- ✓ ايصال البضاعة الى الزبائن.

- ✓ نقل البضاعة بين مختلف مستودعات المؤسسة.
- ✓ نقل البضاعة من الميناء الى المستودعات.
- ✓ توزيع البضاعة.

### 3. قسم المردودات :

- ✓ استقبال المردودات من البضائع.
- ✓ تسجيل المردودات.
- ✓ اعداد تقرير حول سبب ارجاع الزبائن للبضائع.

الشكل رقم (05) يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

### المطلب الثالث: قسم المالية والمحاسبة و مهامه

لقد تم اجراء التربص في قسم المالية و المحاسبة، و ذلك لأنه القسم الذي يعنى باعداد القوائم المالية و اعداد التقارير الدورية و سنوية حول وضعية المؤسسة المالية، حيث يقوم هذا القسم أساسا بالمهام التالية :

#### أ. التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات و البيانات المالية و اعداد القوائم المالية

✓ تسجيل مختلف العمليات في اليومية.

✓ إعداد الكشوف المالية اللازمة.

✓ إعداد الحسابات الختامية.

✓ إعداد الموازنات التقديرية.

#### ب. ادارة النقدية

✓ متابعة حساب الشركة لدى البنك ويشمل ذلك الحركات المدينة والدائنة.

✓ إعداد التسويات البنكية بشكل أسبوعي بحد أدنى.

✓ توثيق الشيكات المستلمة بسندات قبض، وإيداعها لدى البنوك بعد تثبيتها في النظام الآلي.

✓ إعداد وإصدار شيكات العملاء بعد الحصول على التفاوض الخطية.

✓ استلام المقبوضات النقدية، وإيداعها لدى البنك بعد إجراء القيود اللازمة.

#### ت. ادارة التصريحات الضريبية وشبه ضريبية

✓ اعداد التصريحات الجبائية الشهرية.

✓ اعداد التصريحات الجبائية السنوية.

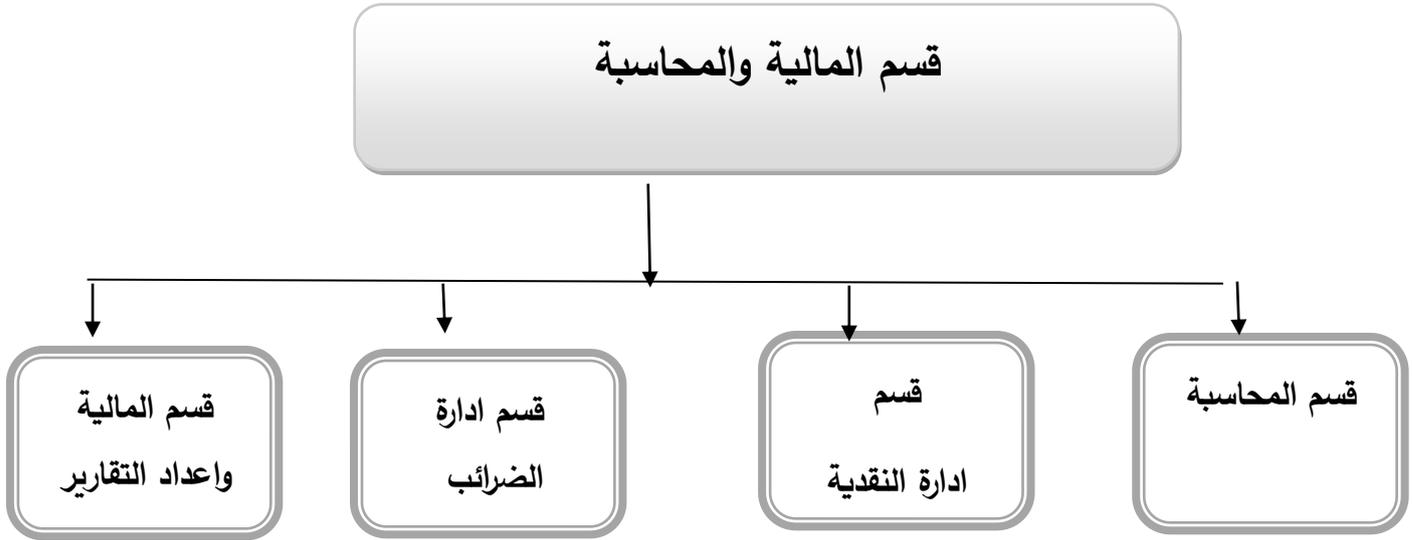
✓ تمثيل المؤسسة لدى ادارة الضرائب وهيئات الضمان الاجتماعي.

✓ اعداد كشوف العمال.

✓ تصريح بها لدى هيئات الضمان الاجتماعي والضرائب.

- ث. اعداد التقارير الدورية و السنوية
- ✓ اعداد تقارير حول النقدية.
  - ✓ اعداد تقارير حول وضعية المؤسسة المالية.
  - ✓ اعداد تقارير حول حالة استثمارات المؤسسة.
  - ✓ اعداد تقارير حول حالات الزبائن المشكوك فيهم.
  - ✓ اعداد تقارير حول الوضعية الجبائية للمؤسسة.

الشكل رقم (06) يوضح الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

## المبحث الثاني: اعداد القوائم المالية

ان المؤسسة تنشط في الجزائر وبالتالي فهي خاضعة للقوانين الجزائرية، حيث أن المؤسسة تطبق القانون التجاري فيما يخص مسك محاسبة من خلال مواد 9 و10.

كما تقدم المؤسسة حوصلة نشاطها في شكل قوائم مالية عن دورة محاسبية، والتي حددها النظام المحاسبي المالي من خلال القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، من خلال المادة 25 منه الكشوف المالية الواجب اعدادها من طرف الكيانات الخاضعة لهذا القانون فيما يلي:

- الميزانية.

- حسابات النتائج.

- جدول سيولة الخزينة.

- جدول تغير الأموال الخاصة.

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

### المطلب الأول: اعداد الميزانية

بالاطلاع على محاسبة المؤسسة تم التعرف على مختلف الوسائل المستخدمة في التسجيل المحاسبي من وثائق وسجلات وذلك طبقا لما ينص عليه القانون التجاري في المادة 09 والمادة 10 منه وكذلك المادة 12.

تقوم مصلحة المحاسبة باعداد ميزانية المؤسسة قبل 30 أفريل من كل سنة وذلك بهدف التصريح بها

لادارة الضرائب من خلال ما يعرف ب (la liasse fiscale).

## الفرع الأول : مكونات الميزانية

أ. الأصول : بالاطلاع على ميزانية المؤسسة لسنتي 2018 و 2019 نجد أنها تتضمن البنود التالية<sup>1</sup> :

### 1. الأصول المتداولة :

✓ استثمارات معنوية : تتمثل في البرامج التالية : تسيير المخزون، التسجيل المحاسبي باستخدام برامج ( PC COMPTA/ PC PAIE/ )

✓ استثمارات مادية : تتمثل في :

• أراضي : تستعمل كمكان للتخزين في حاويات

• استثمارات أخرى : تتضمن

- تجهيزات مكتبية ( أجهزة كومبيوتر، طابعات، هواتف، أجهزة و معدات كهربائية للاستعمال المكتبي ) ،

- معدات و أدوات، وأثاث مكتبي،

- سيارات و شاحنات نقل،

✓ استثمارات مالية : عبارة عن :

✓ قروض مقدمة من قبل المؤسسة للغير .

✓ ودائع و كفالات مقدمة من قبل المؤسسة كضمان .

### 2. الأصول غير متداولة :

تضمن البنود التالية :

✓ المخزون : و يحتوي على التسجيل المحاسبي لمخزون المؤسسة في 12/31 .

✓ الزبائن :

✓ مدينون اخرون .

✓ الضرائب .

✓ الخزينة .

<sup>1</sup> أنظر الملحق رقم (01)

ب. الخصوم : نجد الخصوم تضم :

1. الخصوم غير متداولة : و يتضمن البنود التالية :

✓ حساب رأس المال

✓ حساب الاحتياطات

✓ حساب النتيجة

✓ حساب الترحيل من جديد

✓ حساب قروض طويلة الأجل

2. الخصوم المتداولة : و يتضمن البنود التالية :

✓ حساب الموردون

✓ حساب الضرائب

✓ حساب ديون أخرى

✓ حساب خزينة خصوم

الفرع الثاني: ميزانية المؤسسة

يتم اعداد الميزانية بشكل أوتوماتيكي عن طريق استخدام برنامج المحاسبة، و هذا بعد الانتهاء من كل التسجيلات المحاسبية لكل سنة و الانتهاء من أعمال نهاية السنة، حيث يتم اغلاق السنة المالية في 12/31 من كل سنة.

أ. جانب الأصول :

الجدول رقم (13) يوضح جانب الأصول من ميزانية المؤسسة للسنوات 2019/2018/2017

الأصول	2 017	<sup>2</sup> 2 018	<sup>1</sup> 2019
استثمارات معنوية	330 968,00	605 500,00	605 500,00
اهتلاك	-00	319 156,00	363 781,00
استثمارات مادية			
اراضي	14 700 000,00	14 700 000,00	14 700 000,00
استثمارات أخرى	3 415 740,00	17 040 475,00	17 055 784,00
اهتلاك	-00	14 388 256,00	14 257 421,00
استثمارات مالية	51 535 477,00	49 455 155,00	39 618 486,00
مجموع الاصول غير متداولة	69 982 185,00	67 093 718,00	57 358 568,00
الاصول المتداولة			
المخزون	63 431 292,00	66 389 807,00	23 082 304,00
الزبائن	403 892 246,00	178 387 443,00	344 169 098,00
مدينون آخرون	6 072 207,00	15 830 586,00	1 654 781,00
ضرائب	25 282 025,00	21 133 868,00	18 374 801,00
الآزينة	14 221 605,00	107 659 482,00	22 588 403,00
مجموع الاصول متداولة	512 899 375,00	389 401 186,00	409 869 387,00
مجموع الاصول	582 881 560,00	456 494 904,00	467 227 955,00

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

<sup>1</sup>أنظر الملحق رقم (1)

<sup>2</sup> أنظر الملحق رقم (2)

ب. جانب الخصوم: و نجد في جانب الخصوم ما يلي :

**الجدول رقم (14) يوضح جانب الخصوم من ميزانية المؤسسة للسنوات 2019/2018/2017**

الخصوم	2017	2018	2019
رأس المال	20 000 000,00	20 000 000,00	100 000 000,00
الاحتياطات	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00
النتيجة	13 996 196,00	23 095 110,00	66 460 780,00
الترحيل جديد	163 785 188,00	115 955 701,00	32 288 701,00
<b>مجموع</b>	<b>199 781 384,00</b>	<b>161 050 811,00</b>	<b>200 749 481,00</b>
الخصوم غير متداولة	-00	-00	4 194 699,00
قروض طويلة الاجل	-00	-00	4 194 699,00
<b>الخصوم متداولة</b>			
موردون	143 241 279,00	148 333 525,00	66 506 369,00
ضرائب	39 543 478,00	20 511 865,00	60 446 313,00
ديون أخرى	53 915 525,00	106 552 817,00	121 414 561,00
خزينة خصوم	146 399 895,00	20 045 886,00	13 916 532,00
<b>مجموع الخصوم المتداولة</b>	<b>383 100 177,00</b>	<b>295 444 093,00</b>	<b>262 283 775,00</b>
<b>مجموع الخصوم</b>	<b>582 881 561,00</b>	<b>456 494 904,00</b>	<b>467 227 955,00</b>

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ت. الميزانية المختصرة: وبغرض القيام بالتحليل المالي تم اعداد الميزانية المختصرة التالية:

1. جانب الأصول:

جدول رقم (15) يوضح جانب الأصول للميزانية المختصرة للمؤسسة لسنتي 2017، 2018 و2019.

الأصول	2 017	2 018	2 019
الأصول الثابتة	69 982 185,00	67 093 718,00	57 358 568,00
قيم معنوية	330 968,00	286 344,00	241 719,00
قيم مادية	18 115 740,00	17 352 219,00	17 498 363,00
قيم مالية	51 535 477,00	49 455 155,00	39 618 486,00
<b>الأصول المتداولة</b>	<b>512 899 375,00</b>	<b>389 401 186,00</b>	<b>409 869 387,00</b>
قيم الاستغلال	63 431 292,00	66 389 807,00	23 082 304,00
قيم قابلة للتحقق	435 246 478,00	215 351 897,00	364 198 680,00
قيم جاهزة	14 221 605,00	107 659 482,00	22 588 403,00
<b>مجموع الأصول</b>	<b>582 881 560,00</b>	<b>456 494 904,00</b>	<b>467 227 955,00</b>

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

2. جانب الخصوم:

جدول رقم (16) يوضح جانب الخصوم للميزانية المختصرة للمؤسسة لسنتي 2017، 2018 و2019.

الخصوم	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	199 781 384,00	161 050 811,00	204 944 180,00
الأموال الخاصة	199 781 384,00	161 050 811,00	200 749 481,00
الديون طويلة الأجل	0	0	4 194 699,00
الديون قصيرة الأجل	236 700 282,00	275 398 207,00	248 367 243,00
خزينة خصوم	146 399 895,00	20 045 886,00	13 916 532,00
<b>مجموع الخصوم</b>	<b>582 881 561,00</b>	<b>456 494 904,00</b>	<b>467 227 955,00</b>

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

## المطلب الثاني: اعداد جدول حسابات النتائج

وفيما يلي عرض لمكونات جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة، وطريقة اعداده.

### أ. مكونات جدول حسابات النتائج

يقدم هذا الجدول النتيجة التي توصلت اليها المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة سنة مالية واحدة، وذلك عن طريق القيام بخصم النفقات المتعلقة بالسنة المالية و الإيرادات المتعلقة بنفس السنة.<sup>1</sup>

حيث يتكون جدول حسابات المؤسسة محل الدراسة من البنود التالية :

✓ حساب المبيعات

✓ حساب المصاريف

### ب. جدول حسابات النتائج المؤسسة

يتم اعداد جدول حسابات النتيجة بشكل أوتوماتيكي عن طريق استخدام برنامج المحاسبة، و هذا بعد الانتهاء من كل التسجيلات المحاسبية لكل سنة و الانتهاء من أعمال نهاية السنة، حيث يتم اغلاق السنة المالية في 12/31 من كل سنة<sup>2</sup>.

### جدول رقم (17) يوضح جدول حسابات النتائج للسنوات 2019/2018/2017

البيان	2017	2018	2019
المبيعات	299 771 187,00	374 520 924,00	375 553 281,00
خدمات	4 287 000,00	1 222 000,00	4 813 200,00
خصومات	266 610,00		298 032,00
رقم الاعمال	304 324 797,00	375 742 924,00	380 664 513,00
انتاج السنة المالية	304 324 797,00	375 742 924,00	380 664 513,00
المشتريات المباعه	239 752 093,00	283 553 227,00	241 799 118,00
استهلاكات أخرى	731 846,00	649 068,00	128 448,00

<sup>1</sup> أنظر الملحق رقم (03)

<sup>2</sup> أنظر الملحق رقم (04)

19 128 521,00	20 887 928,00	20 550 868,00	خدمات أخرى
<b>261 056 087,00</b>	<b>305 090 223,00</b>	<b>261 034 807,00</b>	<b>مجموع استهلاك</b>
<b>119 608 426,00</b>	<b>70 652 701,00</b>	<b>43 289 990,00</b>	<b>القيمة المضافة للاستغلال</b>
20 899 195,00	17 849 296,00	17 435 565,00	اعباء المستخدمين
5 390 562,00	7 559 723,00	7 193 472,00	الضرائب والرسوم
93 318 669,00	<b>45 243 682,00</b>	<b>18 660 953,00</b>	<b>اجمالي فائض الاستغلال</b>
242 887,00	1 268 662,00	86 794,00	المنتجات العمليات الأخرى
894 606,00	10 489 128,00	85 462,00	الاعباء العمليات الأخرى
2 959,00	-00	-00	مؤونات و خسائر
813 789,00	867 046,00	912 094,00	مخصصات الاهتلاك
<b>91 850 202,00</b>	<b>35 156 170,00</b>	<b>17 750 191,00</b>	<b>النتيجة العملياتية</b>
468 810,00	612 129,00	3 337 214,00	المنتجات المالية
1 990 358,00	773 723,00	875 244,00	الاعباء المالية
<b>-1 521 548,00</b>	<b>-161 594,00</b>	<b>2 461 970,00</b>	<b>النتيجة المالية</b>
<b>90 328 654,00</b>	<b>34 994 576,00</b>	<b>20 212 161,00</b>	<b>النتيجة العادية قبل الضرائب</b>
23 873 787,00	11 899 471,00	6 215 961,00	الضرائب الواجب دفعها
<b>66 454 867,00</b>	<b>23 095 105,00</b>	<b>13 996 200,00</b>	<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على وثائق المؤسسة

### المطلب الثالث: اعداد الميزانية الوظيفية وجدول تدفقات الخزينة

بهدف القيام بالتحليل المالي الديناميكي، نقوم بإعداد الميزانية الوظيفية وجدول تدفقات الخزينة، وذلك لحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية التي تسمح بتقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال سنتي 2018 و2019.

#### الفرع الأول: اعداد الميزانية الوظيفية

تتكون الميزانية الوظيفية لمؤسسة خلال سنتي 2018 و2019 مما يلي:

أ. الميزانية الوظيفية للمؤسسة

1. جانب الاستخدامات:

#### جدول رقم (18) جانب الاستخدامات الميزانية الوظيفية لسنتي 2019/2018

2019	2 018	الاستخدامات
<b>71 979 770,00</b>	<b>81 801 130</b>	الاستخدامات الثابتة
605 500,00	605 500,00	استثمارات معنوية
		استثمارات مادية
14 700 000,00	14 700 000,00	اراضي
17 055 784,00	17 040 475,00	استثمارات أخرى
39 618 486,00	49 455 155,00	استثمارات مالية
<b>409 869 387,00</b>	<b>389 401 186,00</b>	الاصول المتداولة
<b>387 280 984,00</b>	<b>281 741 704,00</b>	الاستغلال
<b>23 082 304,00</b>	<b>66 389 807,00</b>	المخزون
344 169 098,00	178 387 443,00	الزبائن
1 654 781,00	15 830 586,00	مدينون اخرون
18 374 801,00	21 133 868,00	ضرائب
<b>22 588 403,00</b>	<b>107 659 482,00</b>	خزينة الأصول
22 588 403,00	107 659 482,00	خزينة
<b>481 849 157,00</b>	<b>471 202 316,00</b>	مجموع الاستخدامات

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

## جدول رقم (19) جانب الموارد الميزانية الوظيفية لسنتي 2019/2018

الموارد	2018	2019
موارد ثابتة	175 758 223,00	219 565 382,00
رأس المال الخاص	175 758 223,00	215 370 683,00
رأس المال	20 000 000,00	100 000 000,00
الاحتياطات	2 000 000,00	2 000 000,00
النتيجة	23 095 110,00	66 460 780,00
الترحيل من جديد	115 955 701,00	32 288 701,00
الامتلاكات	14 707 412,00	14 621 202,00
الديون المالية	-00	4 194 699,00
قروض طويلة الاجل	-00	4 194 699,00
الخصوم متداولة	295 444 093,00	262 283 775,00
الاستغلال	263 498 736,00	224 493 456,00
موردون	148 333 525,00	66 506 369,00
ضرائب	8 612 394,00	36 572 526,00
ديون أخرى	106 552 817,00	121 414 561,00
خارج الاستغلال		
	11 899 471,00	23 873 787,00
ضرائب على النتائج	11 899 471,00	23 873 787,00
خزينة خصوم	20 045 886,00	13 916 532,00
مجموع الموارد	471 202 316,00	481 849 157,00

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ب. الميزانية الوظيفية المختصرة

1. جانب الاستخدامات:

جدول رقم (20) الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الاستخدامات لسنتي 2018 و 2019

الاستخدامات	2018	%	2019	%
الاستخدامات الثابتة	81 801 130	17	71 979 770,00	14
الأصول المتداولة	389 401 186,00	83	409 869 387,00	85
الاستغلال	281 741 704,00		387 280 984,00	
خارج الاستغلال	0		0	
خزينة الأصول	107 659 482,00		22 588 403,00	
مجموع الاستخدامات	471 202 316,00	100	481 849 157,00	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2. جانب الموارد:

جدول رقم (21) الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الموارد لسنتي 2018 و 2019

الموارد	2018	%	2019	%
الموارد الثابتة	175 758 223,00	37	219 565 382,00	46
الخصوم المتداولة	295 444 093,00	63	262 283 775,00	54
الاستغلال	263 498 736,00		224 493 456,00	
خارج الاستغلال	11 899 471,00		23 873 787,00	
خزينة الخصوم	20 045 886,00		13 916 532,00	
مجموع الموارد	471 202 316,00	100	481 849 157,00	100

المصدر: من اعداد الطالبة

## الفرع الثاني: اعداد جدول تدفقات الخزينة

تقوم المؤسسة بإعداد جدول تدفقات الخزينة أساسا بهدف تقديمه في ملفات الحصول على قروض وتسهيلات مالية من البنوك، كما أنه في بعض الأحيان يطلبه الموردون الذين يتم التعامل معهم لأول مرة.

يتم اعداد هذا الجدول باتباع الطريقة المباشرة، وهي الطريقة التي أوصى بها النظام المحاسبي المالي، حيث أنه بمجرد الانتهاء من أعمال نهاية السنة و غلق الحسابات و ترصيدها، يتم أوتوماتيكيا استخراجها باستخدام برنامج المحاسبة المعمول به في المؤسسة ( PC COMPTA ).

أ. قاموس الحسابات : يتضمن الحسابات التي تدخل في حساب بنود جدول تدفقات الخزينة نجد ما يلي :

الشكل رقم ( ) يوضح الحسابات التي تدخل ضمن جدول تدفقات الخزينة

Dictionnaire :C:\PROGRAM FILES (X86)\DLG\PCCOMPTA\wdoc\bilan\_nscf\NSCF\_TRESORERIE\_DIRECTE.DIC [Lecture seule] - □

LIBELLE	IMPRESS	TYPE	ERREUR	VALEUR	FORMULE
1 OPTIONS RECHERCHE MOUVEMENT	X-ne pas	Texte		?	"/MVM/PCE=51;52;53;54;58"
2 Flux de trésorerie provenant des ac	>0 pas:Lit			?	
3 Encaissements reçus des clients	>1 pas	Numérique		?	-ECRITURES(MCP5;41;70;"467/C";"468/C";"48/C")
4 Sommes versées aux fournisseurs	>1 pas	Numérique		?	-ECRITURES(MCP5;3;40;-404;-405;42;43;44;-444;60;61;62;-627;63;64;
5 Intérêts et autres frais financiers pa	>1 pas	Numérique		?	-ECRITURES(MCP5;66;627)
6 Impôts sur les résultats payés	>1 pas	Numérique		?	-ECRITURES(MCP5;133;134;69;444)
7 Opérations en attente de classeme	>1 pas:Mc	Numérique		?	-ECRITURES(MCP5;47)
8 Comptes financiers (50;55;56;57)!!	>1 pas:im	Numérique		?	-ECRITURES(MCP5;50;55;56;57)
9 Flux de trésorerie avant éléments e	>1 pas	Numérique		?	TFTD_R1L??
10 Flux de trésorerie lié à des élémén	>1 pas	Numérique		?	-ECRITURES(MCP5;65;67;68;75;77;78)
11 Flux de trésorerie net provenant de	>1 pas:Er	Numérique		?	TFTD_TOT1+TFTD_R2L01
12 Flux de trésorerie net provenant de	>0 pas:Lit			?	
13 Décaissements sur acquisitions d'	>1 pas	Numérique		?	-ECRITURES(MCP5;404;405)-ECRITURES(MCP5+"DEB";20;21;22;23;

CODE=MCP5  
LIBELLE=OPTIONS RECHERCHE MOUVEMENT COMPTES TRESORERIE  
FORMULE="/MVM/PCE=51;52;53;54;58"

المصدر: برنامج المحاسبة للمؤسسة

ب. طريقة اعداد جدول تدفقات الخزينة: يتم اعداد جدول تدفقات وفق المعادلات التالية:  
جدول رقم (22) يبين معادلات حساب بنود جدول تدفقات الخزينة

البيان
<b>التدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (EBE)</b>
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن = ح70 ماعدا ح 709 + على TVA المبيعات - Δ41 (الزبائن والحسابات الملحقة
تحصيلات أخرى = 74 اعانات الاستغلال + 757 منتوجات استثنائية عن عمليات التسيير + 758 منتوجات أخرى للتسيير الجاري + 478 إيرادات مقيدة سلفا
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين = ح60 ماعدا الاحساب 609 تخفيضات + 61 خدمات خارجية + 62 خدمات خارجية أخرى + 63 مصاريف المستخدمين + TVA على المشتريات وخدمات - Δ401 المورد - Δ في ح/467 حاسبات دائنة ومدينة أخرى - Δ في ح/42 المستخدمون والحسابات الملحقة - Δ في ح/43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة
مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين = ح64 الضرائب والرسوم + ح65 أعباء عملياتية أخرى - Δ ح445 الدولة والضرائب على رقم الاعمال - Δ في ح/486 مصاريف مقيدا سلفا
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة = ح/66 أعباء مالية
الضرائب عن النتائج المدفوعة = ح695 الضرائب على الأنشطة العادية - Δ ح/444 الدولة ضرائب على النتائج
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية = ح77 - ح67
<b>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية A (ETE)</b>
<b>تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية</b>
المسحوبات الخاصة بشراء تثبيبات عينية او معنوية (سعر الشراء) = التغير في القيم الثابتة المادية او المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن قيم ثابتة مادية او معنوية
التحصيلات الناتجة عن التنازل (سعر التنازل) = سعر التنازل عن التثبيبات المادية والمعنوية
المسحوبات الخاصة بشراء تثبيبات مالية = التغير في القيم الثابتة المالية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن قيم ثابتة مالية
التحصيلات الخاصة بالتنازل عن تثبيبات مالية = سعر التنازل عن الأصل المالي
التحصيلات الخاصة بفوائد التوظيفات المالية = ح/76 منتوجات مالية
<b>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية B</b>

<b>تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية</b>	
التحصيلات في اعقاب اصدار أسهم $\Delta = 101 \text{ ح} + \Delta \text{ ح} / 103$ علاوات مرتبطة برأسمال	
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها = $12 \text{ ح} - (N-1) \text{ ح} + 11 \text{ ح} - (N-1) \text{ ح} - \Delta \text{ ح}$	
106	
التحصيلات المتأتية من القروض (قروض جديدة) = $\Delta$ في ح/16 الافتراضات والديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية	
تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة = القروض الجديدة المتحصل عليها $\Delta$ في ح/16	
<b>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية C</b>	
<b>تغير الخزينة للفترة A+b+C</b>	
أموال الخزينة معادلاتها عند افتتاح السنة المالية: المتاحات النقدية	
أموال الخزينة معادلاتها عند اقفال السنة المالية: رصيد الخزينة	
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرات الأستاذ عبد العزيز صلاح الدين

ت. شكل جدول تدفقات الخزينة الخاص بالمؤسسة خلال سنتي 2018 و2019

بعد الاطلاع على وثائق المؤسسة، وبتوجيه من المدير المالي تم الحصول على جدول تدفقات الخزينة

الخاص بالمؤسسة لسنتي 2018 و2019.<sup>1</sup>

جدول رقم (23) جدول تدفقات الخزينة الخاص بالمؤسسة خلال سنتي 2018 و2019

2019	2018	البيان
		التدفقات النقدية للأنشطة الاستغلالية
283 718 968,40	660 962 849,09	تحصيلات الزبائن
-349 067 485,75	-389 983 823,36	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-6 366 987,14	-5 082 695,54	الفوائد والمصاريف المالية
-21 023 877,00	-31 373 182,00	الضرائب على النتائج المدفوعة
5 416 072,88	-8 357 701,83	حساب 47 عمليات آجلة
-87 323 308,61	226 165 446,38	تدفقات نقدية قبل نشاطات غير عادية
39 534,32	- 6 229 798,90	تدفقات نقدية مرتبطة بنشاطات غير عادية
<b>- 87 283 774,29</b>	<b>219 935 647,46</b>	<b>تدفقات نقدية صافية نشاط الاستغلالي</b>
		تدفقات نقدية متأتية من الأنشطة الاستثمارية
- 1 163 439,79	-	حيازة تقييدات
- 4 510 025,97	- 3 674 002,91	حيازة تقييدات مالية
14 346 695,25	5 754 324,75	تنازل عن تقييدات مالية
468 810,72	612 129,16	تحصيل فوائد
<b>9 142 040,21</b>	<b>2 692 451,00</b>	<b>صافي التدفقات المتأتية من الأنشطة الاستثمارية</b>
		تدفقات نقدية متأتية من الأنشطة التمويلية
		رفع رأس المال
		توزيع الأرباح
4 194 699,12		قروض جديدة
	- 2 836 212,51	تسديد قروض
<b>4 194 699,12</b>	<b>- 2 836 212,51</b>	<b>صافي التدفقات المتأتية من الأنشطة التمويلية</b>
<b>- 73 947 034,96</b>	<b>219 791 885,35</b>	<b>تغير في الخزينة</b>
<b>87 613 596,19</b>	<b>- 132 178 289,76</b>	<b>الخزينة في بداية الفترة</b>
<b>8 671 871,74</b>	<b>87 613 596,19</b>	<b>الخزينة في نهاية الفترة</b>
<b>- 78 941 724,45</b>	<b>219 791 885,95</b>	<b>التغير في الخزينة خلال الفترة</b>

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

<sup>1</sup> انظر الملحق رقم (05)

### المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام التحليل المالي

سنتناول في هذا المبحث تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال استخدام مختلف المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالتحليل المالي الساكن والديناميكي.

#### المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يعد تقييم الأداء باستخدام مؤشرات التوازن المالي من أحد أهم الأدوات التي يستخدمها التحليل المالي في المؤسسة.

##### أ. حساب مؤشرات التوازن المالي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، والخزينة الصافية، التي من خلالها يتم الحكم على مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.

#### الجدول رقم (24) يوضح مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة في الفترة 2018 و 2019

المؤشر	العلاقة	2018	2019
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل	93 957 093,00	147 585 612,00
رأس المال العامل أعلى ميزانية	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	93 957 093,00	147 585 612,00
رأس المال العامل الخاص FRP	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	93 957 093,00	143 390 913,00
احتياج رأس المال العامل	قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)	6 343 497,00	138 913 741,00
الخزينة الصافية	FRNG- BFR	87 613 596,00	8 671 871,00
الخزينة الصافية	المتاحات - السلفات	87 613 596,00	8 671 871,00

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام وثائق المؤسسة

## ب. التعليق على نتيجة حساب المؤشرات المالية:

### 1. رأس المال العامل FRN G :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل FR موجب في كلا سنتي الدراسة 2018 و 2019 ،

#### ✓ من أعلى الميزانية

الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وهذا يشير أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، في هذه الحالة يعبر مؤشر رأس المال العامل على أن المؤسسة تمكنت من تمويل كل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وحقت فائض مالي متمثل في رأس المال العامل، هذا الفائض يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

#### ✓ من أسفل الميزانية

نجد هنا أن الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.

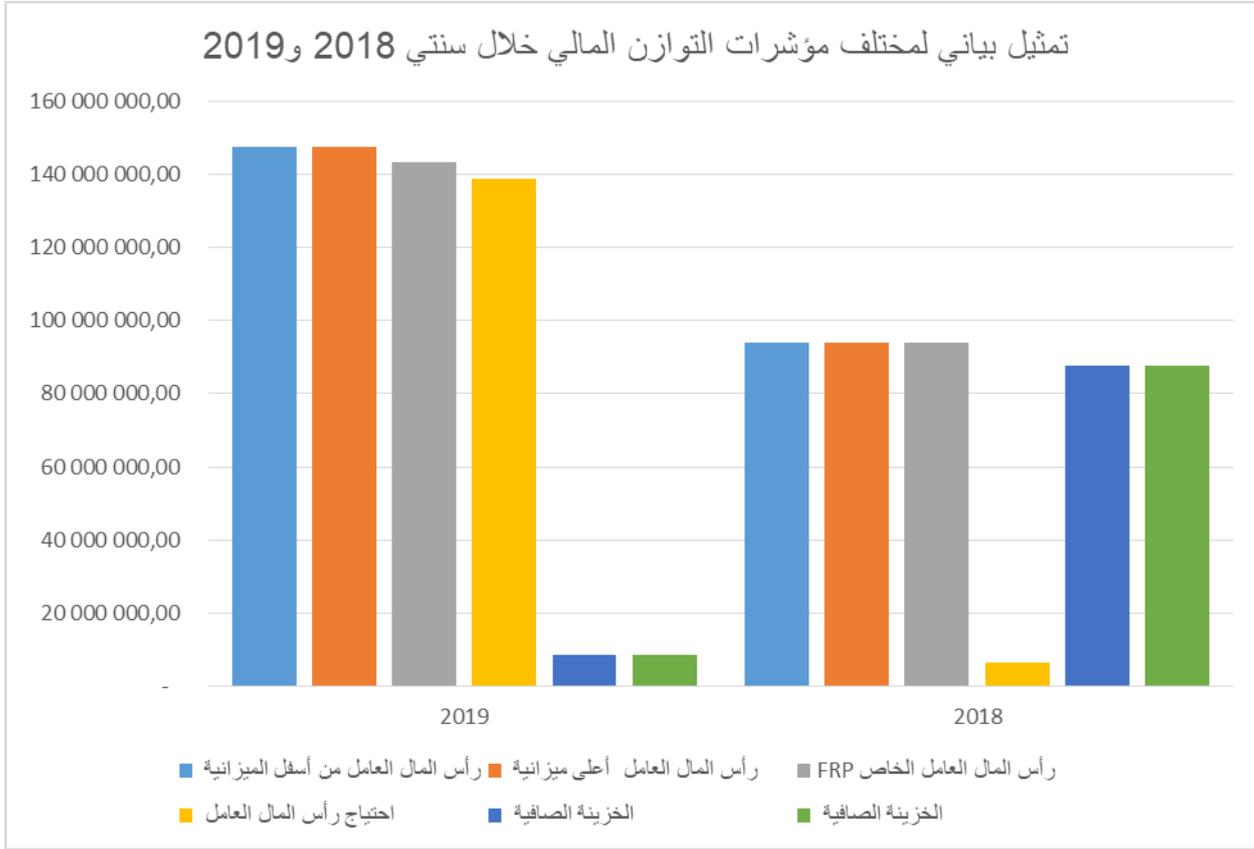
### 2. احتياج رأس المال العامل BFR

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه أن احتياج رأس المال العامل في كلا سنتين 2018 و 2019 موجب، حيث حقق فائض في 2018 يقدر ب 6 343 497,00 دج في حين أنه في سنة 2019 ارتفع احتياج رأس المال العامل 138 913 741,00 دج .

### 3. الخزينة:

حيث نلاحظ أنه في سنة 2018 كانت احتياجات المؤسسة في دورة الاستغلال كبيرة في حين أن الموارد كانت شحيحة مع أنه تم تغطيتها كاملة بفائض، في حين أنه في 2019 كان احتياج رأس المال مبلغ كبير مقارنة بسنة 2019، و ذلك راجع الى ارتفاع مبيعات المؤسسة مقارنة بسنة 2018. و الشكل التالي يوضح تمثيل بياني لتغير مختلف مؤشرات التوازن المالي خلال سنتي 2018 و 2019،

## الشكل رقم (08) تمثيل بياني لمختلف مؤشرات التوازن المالي خلال سنتي 2018 و2019



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

من خلال الشكل البياني يتضح جليا التغير الذي حدث بين 2018 و 2019، حيث أننا نجد ارتفاع في رأس المال العامل في 2019 مقارنة ب 2018 و ذلك يعود الى أن الأموال الدائمة ارتفعت خلال 2019. في حين الخزينة الصافية انخفضت في 2019 مقارنة ب 2018 وذلك بسبب ارتفاع ديون الموردون وضعف التحصيل من الزبائن، و ارتفاع احتياج رأس المال العامل خلال سنة 2019 مقارنة ب 2018.

## المطلب الثاني: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية

تقوم المؤسسة بأعداد لوحة قيادة تتضمن أهم نسب التحليل المالي، وذلك لمتطلبات البنك في الحصول على قروض قصيرة الأجل وسلفات مصرفية.

### الجدول رقم (25) يوضح أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل الساكن

2019	2018	2017	العلاقة	النسبة	
				نسبة السيولة العامة	
1,56	1,31	1,33	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة		نسب السيولة
3,57	2,40	2,85	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم	
0,237	0,093	0,066	النتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال الصافي	نسبة هامش الأرباح الإجمالي	نسب المردودية
0,17	0,061	0,045	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال الصافي	نسبة هامش الربح الصافي	
274	156	407	الزبائن و الحسابات الملحقه *360/المبيعات السنوية TTC	مهلة دوران الزبائن	نسب النشاط
120	186	/	الموردون و الحسابات الملحقه *360/ المشتريات السنوية TTC	مهلة دوران الموردون	
0,56	0,65	0,66	إجمالي الالتزامات / مجموع الأصول	نسبة الاقتراض	نسب المديونية
0,42	0,35	0,34	إجمالي الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم	الاستقلالية المالية	

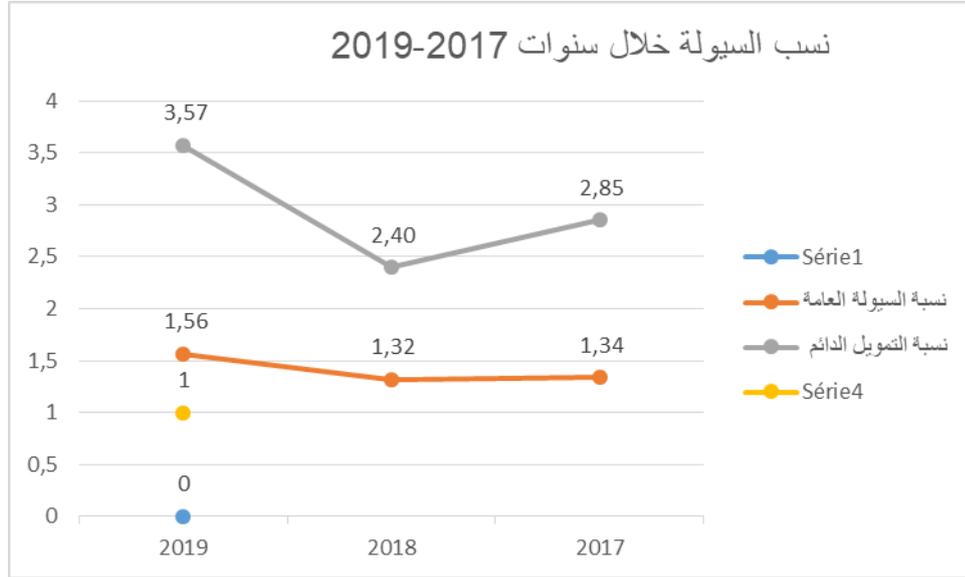
### التعليق :

#### 1. نسب السيولة :

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت في السنوات الثلاثة محل الدراسة نسب سيولة عامة تجاوزت 1 هذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة.

كما أن نسبة التمويل الدائم هي الأخرى كانت موجبة خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة حيث تراوحت بين 2.4 و 3.57 مرة، وهذا معناه قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة، و هذا يعبر عن حالة جيدة بالنسبة للمؤسسة.

الشكل رقم (09) تغير نسب السيولة خلال سنوات 2019-2017



## 2. نسب المردودية :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المردودية كانت متفاوتة من سنة لأخرى، حيث قدر سنة 2017 ب 0.066 ليرتفع قليلا في 2018 و يبلغ 0.093، ثم في 2019 قدر ب 0.237، و ذلك نتيجة لارتفاع نتيجة السنة المحققة ، و من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن السبب هو انخفاض مسجل في المصاريف نتج عنه ارتفاع الأرباح قليلا.

و نفس الأمر بالنسبة للمردودية المحسوبة من خلال هامش الربح الصافي و هنا نلاحظ أثر الضرائب على مردودية المؤسسة.

غير أنه بمقارنة هذه النسب مع متوسط النسب المحققة في القطاع و التي تتراوح بين 10% و 15% ، نستنتج أن المؤسسة خلال سنتي 2017 و 2018 كانت تحت المعدل، في حين أنه في 2019 تداركت الوضع و تحسنت مردوديتها.

### 3. نسب النشاط :

من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه نجد :

#### ✓ مهلة دوران الزبائن :

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن مهلة دوران الزبائن خلال سنة 2018 بلغت 407 يوم أي أكثر من سنة لتحصيل و هو رقم كبير للتحصيل، في حين تحسنت النسبة في 2018 لتبلغ 156 يوم للتحصيل، و عادت لترتفع سنة 2019 ل 274 يوم للتحصيل.

و هنا نلاحظ أن مهلة دوران الزبائن بطيئة نوعا ما، و ذلك راجع لأن معظم المبيعات تتم للدولة أو الهيئات التابعة لها، و لذلك فان اجراءات التحصيل طويلة نوعا ما.

#### ✓ مهلة دوران الموردون :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مهلة دوران الموردون خلال سنة 2018 بلغت 186 يوم في حين أنها سجلت سنة 2019 مهلة دوران قدرت ب 120 يوم، و منه نجد أن هذه المهلة تسمح للمؤسسة باستغلالها كديون قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسة.

من خلال تحليل مهلة دوران الزبائن و مهلة دوران الموردون نلاحظ أن مهلة دوران الزبائن أكبر من مهلة دوران الموردون، و بالتالي وقعت المؤسسة في مشكل تمويل عملية شراء البضائع في أكثر من دورة و لذلك نجدها تعتمد على السلفات المصرفية في كل مرة، مما جعل حساب الخزينة خصوم يظهر في كل السنوات. و هذا لا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، لذلك وجب على المؤسسة تحسين اجراءات التحصيل، و تنويع الزبائن بين الدولة و الخواص للحصول على توازن بين مهلة الدوران .

### 4. نسب المديونية :من تحليل الجدول أعلاه يتبين ما يلي :

#### ✓ نسبة الاقتراض :

هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة و طويلة الأجل، و تعبر عن مدى امكانية تغطية الالتزامات باستخدام اجمالي الأصول، حيث نجد أن المؤسسة حققت سنة 2017 نسبة 0.66 ، في حين في 2018 سجلت نسبة 0.65، و بلغت في 2019 ب 0.56، و كلها نسب منخفضة و هذا يدل على أن المؤسسة بإمكانها مواجهة التزاماتها الطويلة و القصيرة الأجل بأريحية تامة.

✓ نسبة الاستقلالية المالية :

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة 0.34 سنة 2017، في حين سنة 2018 بلغت 0.35 لترتفع قليلا الى 0.42 سنة 2019.

تعبر هذه النسبة عن مدى امكانية المؤسسة من تغطية اجمالي التزاماتها باستخدام حقوق الملكية، و كلما كانت النسبة أقل من 0.5 كانت المؤسسة أكثر استقلالية، و هذا ما حقته المؤسسة فعلا في سنوات الدراسة.

**المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام الميزانية الوظيفية وجدول تدفقات الخزينة**

**الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي باستخدام التحليل المالي الوظيفي**

باستخدام الميزانية الوظيفية التي تم اعدادها سابقا، نتحصل على المؤشرات المالية التالية :

**جدول رقم (26) يوضح مؤشرات التوازن المالي انطلاقا من الميزانية الوظيفية**

المؤشر	العلاقة	2018	2019
<b>FRNG</b>	الموارد الثابتة- الاستخدامات الثابتة	93 957 093	147 585 612,00
<b>BFR</b>	الأصول المتداولة للاستغلال +خارج الاستغلال ) - ( الخصوم المتداولة للاستغلال+خارج الاستغلال	6 343 497,00	138 913 741,00
<b>TN</b>	FRNG-BFR	87 613 596,00	8 671 871,00

المصدر: من اعداد الطالبة .

## التعليق :

➤ FRNG رأس المال العامل من الميزانية الوظيفية يظهر موجب في كلا سنتي الدراسة 2018 و 2019، و هذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من تمويل استخداماتها الثابتة باستعمال مواردها الثابتة وحققت فائضا على المدى الطويل.

➤ BFR احتياج رأس المال العامل من الميزانية الوظيفية يظهر موجب في كلا سنتي الدراسة، حيث بلغ سنة 2018 ب 6 343 497,00 دج، في حين ارتفع في 2019 ليبلغ 138913741.00 دج ، و هذا يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل احتياجات الدورة باستخدام موارد الدورة مع تحقيق فائض الذي تضاعف كثيرا في سنة 2019 و ذلك راجع الى ارتفاع حساب الزبائن و انخفاض حساب الموردون.

➤ TN الخزينة من الجدول أعلاه نجد ان الخزينة موجبة في كلا سنتي الدراسة، حيث بلغت سنة 2018 ب 87613596 دج في حين أنه انخفضت الى 8671871 دج خلال سنة 2019 ، و ذلك راجع الى زيادة كبيرة في احتياجات الدورة ، و مع ذلك كانت موجبة.

بعد تحليل مؤشرات التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، نستنتج أن المؤسسة تحقق شروط التوازن

المالي حيث نجد :

1. رأس مال عامل صافي اجمالي موجب، أي  $FRng > 0$

2. رأس المال العامل الصافي الاجمالي يغطي الاحتياج في راس المال العامل الإجمالي، أي :

$FRng > BFRg$

3. خزينة موجبة، أي  $Tng > 0$

منه المؤسسة تحقق توازنا مالي، و بالتالي يمكن الحكم على أدائها أنه جيد يسمح لها بالاستمرار و النمو.

## الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة

تقوم المؤسسة بإعداد جدول تدفقات الخزينة كل سنة، وذلك باستخدام برنامج المحاسبة الذي يسمح باستخراجه أوتوماتيكيا، حيث يقوم قسم المالية والمحاسبة بتحليله وذلك بغرض معرفة وضعية المؤسسة من ناحية النقدية، كما أنها تقوم بوضعه في ملف الحصول على قروض وتسهيلات بنكية.

وفيما يلي أهم المؤشرات والنسب المالية التي تسمح بتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام جدول تدفقات الخزينة.

أ. دراسة التدفق النقدي المتاح: ويحسب وفق العلاقة التالية:

التدفق النقدي المتاح = صافي تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية - صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار.

### جدول رقم (دراسة التدفق النقدي المتاح لسنتي 2018 و2019).

البيان	2018	2019
صافي تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية	219 935 647,46	- 87 283 774,29
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار.	2 692 451,00	9 142 040,21
<b>التدفق النقدي المتاح</b>	<b>217 243 196,46</b>	<b>- 96 425 814,50</b>

المصدر: من اعداد الطالبة

**التعليق:** من خلال الجدول أعلاه يتبين أن التدفق النقدي المتاح كان موجب سنة 2018 حيث بلغ **217243196.46** دج، في حين أنه أصبح سالبا في سنة 2019 ليبلغ **-96425814.5** دج، وتفسير هذا أن المؤسسة في السنة الأولى كانت تتوفر على سيولة متاحة، وهذا راجع لارتفاع حجم التحصيلات من الزبائن، أما بالنسبة للسنة الثانية نلاحظ انخفاض شديد في التدفق النقدي ليصبح سالبا بسبب ارتفاع حجم المدفوعات للموردين بالنسبة للتحصيلات من الزبائن.

ب. نسبة التغطية النقدية: وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية والاستثمارية.}}$$

الجدول رقم (28) نسبة التغطية النقدية لسنتي 2018 و 2019

2019	2018	البيان
- 87 283 774,29	219 935 647,46	صافي تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية
13 336 739,33	143 761,51	صافي تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية + التمويلية
- 6,54	1 529,86	نسبة التغطية النقدية

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنه في سنة 2018 تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية تغطي جملة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويل، في حين أنه في سنة 2019 تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لا تغطي جملة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويل، وهذا مؤشر ليس بجيد لسيولة المؤسسة وقدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

ت. نسبة النقدية التشغيلية: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

الجدول رقم (29) نسبة النقدية التشغيلية لسنتي 2018 و 2019

2019	2018	البيان
- 87 283 774,29	219 935 647,46	صافي تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية
66 454 867,00	23 095 105,00	النتيجة الصافية
- 1,31	9,52	نسبة النقدية التشغيلية

المصدر : من اعداد الطالبة

التعليق :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة النقدية في سنة 2018، تدل على أن كل دينار من النتيجة الصافية يولد 9.52 دج من صافي تدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية، لينخفض في سنة 2019 بسبب ارتفاع المبالغ المدفوعة للموردين كبيرة جدا مقارنة بتحصيلات الزبائن.

## خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بتحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2017-2019، وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة أساسا في:

✓ تعاني المؤسسة من مشكلة تحصيل الزبائن، حيث من خلال دراستنا لنسب النشاط اتضح أن مهلة دوران الزبائن أكبر بكثير من مهلة دوران الموردون.

✓ تحقيق صافي تدفق نقدي متأتي من أنشطة تشغيلية سالب وذلك بسبب انخفاض تحصيل الزبائن وزيادة مدفوعات الموردون.

✓ تلجأ المؤسسة الى تمويل عجز الدورة من خلال السلفات البنكية قصيرة الأجل للدفع للموردين في انتظار تحصيل الزبائن، وهو الذي أدى الى ظهور خزينة خصوم في كل مرة.

وفي الأخير يمكن القول أن رغم هذه النقائص التي تم تسجيلها فيما يخص أداء المؤسسة، إلا أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات.

الخاتمة

## الخاتمة

أصبح التحليل المالي أمراً ضرورياً في المؤسسات الاقتصادية الحديثة لتقييم أدائها وتشخيص وضعيتها المالية للوقوف على نقاط القوة و استغلالها، و نقاط الضعف و الانحرافات و تقويمها، مما يسمح للمؤسسة بمراقبة نشاطها و اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أهدافها، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة ، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، و لا يتأتى لها ذلك الا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي لتقييم أدائها المالي خلال فترة محددة. وقد تم من خلال البحث بفصوله الثلاثة الإجابة على إشكالية البحث حول دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تم تبيان أهمية وأثر التحليل المالي على أداء المؤسسة وتقويم الانحرافات والتنبؤ بالمشاكل المالية المستقبلية من خلال مختلف النسب والمؤشرات المالية.

ومنه تم توصل الى نتائج اختبار الفرضيات:

تم التأكد من صحة الفرضية الأولى حول أن التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات التي تربط عناصرها، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية. تم اختبار وتأكد صحة الفرضية الثانية حول إن تقييم أداء المالي في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها، وبالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة، وذلك من خلال اكتشاف مواطن الضعف والقوة، بهدف اقتناص الفرص المحيطة بالمؤسسة وتلافي التهديدات.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة حول ما إذا كانت أدوات التحليل المالي بمختلف أنواعها تلعب دوراً هاماً في تقييم الأداء المالي وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية، حيث تم التوصل أن هذه الفرضية غير صحيحة مئة بالمئة، حيث أن القوائم المالية أساساً معدة بهدف تقديمها لإدارة الضرائب ولا تخدم أهداف الإدارة المالية. ومنه النتائج المستخلصة من الدراسة:

- ✓ استنتجنا أن المؤسسات الخاصة لا تهتم كثيرا بالتحليل المالي مع أنها تعد تقارير مالية وتهتم بتقييم الأداء.
- ✓ القوائم المالية معدة أساسا لخدمة أهداف ضريبية، وبالتالي لا تعبر عن صورة صادقة للمؤسسة، ولا تقدم معلومة مالية ذات شفافية ومصداقية لاتخاذ القرار.
- ✓ التحليل المالي الذي تقوم به المؤسسة هدفها الأساسي عرضه على البنك بهدف الحصول على تسهيلات بنكية.
- ✓ المؤسسة محل الدراسة تحقق توازن مالي إيجابي.
- ✓ تتمتع المؤسسة بسيولة مالية لا بأس بها وقدرة تسديد الديون في الأجل القصير.
- ✓ نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية مرتفعة وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا أي تعتمد على الأموال الخاصة بدال من الديون.
- ✓ تعاني المؤسسة من مشكل إدارة النقدية، حيث أن دورة مهلة الزبائن أكبر من دورة مهلة الموردون مما يجعلها دائما تعتمد على السلفات البنكية وهذا ما أدى الى ظهور الخزينة خصوم في كل سنة.
- ✓ المؤسسة تحقق أرباح محاسبية جيدة كل سنة حسب المعيار القطاعي، غير أنها لا تحقق تدفق نقدي جيد.

#### توصيات البحث:

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها وبعد دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:
- ✓ تشجيع المؤسسات الجزائرية على اعداد قوائم مالية أكثر شفافية ومصداقية لخدمة أهداف التحليل المالي وإدارة المال في المؤسسة.
  - ✓ تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.
  - ✓ التركيز على التحصيل من الزبائن بهدف احداث توازن بين مهلة دوران الزبائن ومهلة دوران الموردون.
  - ✓ مقارنة المؤسسة لقوائمها المالية مع شركات أخرى في نفس المجال باستمرار، لأن ذلك يعطي تقييم لوضع المؤسسة ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من ناحية إدارية ومالية.
  - ✓ اعداد قوائم مالية و تقارير دورية شهرية أو نصف سنوية، بهدف تقييم الأداء و تدارك الانحرافات.

## الافاق و الاقتراحات المرتبطة بالموضوع :

من خلال دراستنا وبحثنا في الموضوع، اصطدمنا بتشعب الموضوع وتطوره، ومواضيع تحتاج للبحث الميداني المعمق والتي من الممكن أن تكون موضوعات لبحوث لاحقة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ دور أساليب التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء.
- ✓ تقييم الأداء المالي من خلال نماذج التنبؤ.
- ✓ دراسة مقارنة بين عدة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

#### الكتب

- أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية - النموذج الدولي الجديد -، الطبعة الأولى عمان، دار صفاء لنشر والتوزيع، 2010.
- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة- دروس و مسائل محلولة-، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، 2010.
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة، الرياض، دار المريخ للنشر، 2000.
- شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية للابلاغ المالي، الطبعة الأولى، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية التطبيق الطبعة الأولى، عمان، دار المسير للنشر والتوزيع، 2007.
- علي عباس، الادارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان، مكتبة الرائد العلمية، 2002.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، SME Financial ، 2008.
- مبارك لسوس، التسيير المالي، ط2، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعلمية - عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2016.
- محمد الصيرفي، التحليل المالي - وجهة نظر ادارية محاسبية -، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.
- محمد الفاتح البشير المغربي، الادارة المالية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2014.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010.
- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، عمان، درا وائل، 2007.

• وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالى، الطبعة الأولى، الأردن، أثر للنشر والتوزيع، 2009.

• الياس بن ساسى، يوسف قريشى، ذهيبه بن عبد الرحمن، التسيير المالى - الادارة المالىة - الطبعة الثالثة، الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2020.

• يوسف قريشى و ألياس بن ساسى، التسيير المالى: دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع، 2006.

## مقالات

• بن قطيب على، خطاب دلال، أهمية اعداد و عرض القوائم المالىة وفق النظام المحاسبى المالى و المعايير المحاسبية الدولية - دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبى الدولى رقم 01 و النظام المحاسبى المالى-، مجلة البحوث فى العلوم المالىة و المحاسبة، المجلد 04، العدد 01، سنة 2019.

• سبتى اسماعيل، تقييم الأداء المالى للمؤسسة الجزائرية فى ظل النظام المحاسبى المالى SCF، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد الاقتصادى 34(01)، 2020.

• صيوه إيناس، دور جدول التدفقات النقدية للخرينة فى تقييم الأداء والوضعية المالىة للمؤسسة (تحليل جدول تدفقات الخرينة للجزائرية للمياه) مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، العدد 06، 2016.

• فاطمة الزهراء بن زعيمة، عبد الغانى حريري، عبد القادر على بن يحيى، أهمية تحليل الهيكل المالى فى تقييم الأداء المالى للمؤسسة، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد 07، العدد 03، 2021.

• قمان مصطفى، باكرية على، مساهمة التحليل المالى الديناميكي فى تقييم السياسة المالىة للمؤسسة، مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد، جامعة المسيلة، العدد 03، 2018.

• كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور ادارة المخاطر المالىة فى تقييم الأداء المالى للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مجمع صايدال، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 11، العدد 03، 2021

• مصطفى عبيد، التحليل المالى و أهدافه و منهجيته، مجلة البحث العلمى العصرى، العدد السابع، صادر بتاريخ يوليو 2020.

• مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالى و دورها فى رفع كفاءة الأداء المالى، مجلة البديل الاقتصادى، مجلد 7، العدد 02، 2020.

## مؤتمرات وملتقيات

- بن نذير نصر الدين، شلال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ملتقى وطني جامعة البلدة " مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، 2019.

## مذكرات وأطروحات

- أمينة زغاد، التحليل المالي و قائمة مصادر الأموال و استخداماتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب،البلدية، 2005.
- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011.
- بوضياف صفاء، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2018.
- دادن عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2007.
- زيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البلدة، 2011.
- قوادي محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدية، 2010 .
- نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الادارية، في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015.
- وضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدة، 2009.

## • قوانين ومراسيم

• الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007-المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

• الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، و المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.-، الجريدة الرسمية ، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008.

• الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية، الجريدة الرسمية ، العدد 19، صادر بتاريخ 25 مارس 2009.

## المراجع باللغة الأجنبية

### Livre

- Arnaud Thauvron, **Evaluation des entreprises** (technique de gestion),ed economica, paris,2005.
- Hubert de la bruslerie analyse financière information et diagnostic Dunod, 3 emeedition, Paris, France, 2006,
- Pascal barneto, Georges gregorio ،Finance manuel et applications, Dunod, Paris, 2009

### Articles

- Gallinger, George W., **A Frame Work Of Financial Statement Analysis – Statement Of Cash Flow**, Part 4 Business Credit, 2000
- Mills, John R. And Yamamura, Jeanne H, **The Power Of Cash Flow Ratios**, Journal Of Accountancy, Vol. 186, Issue 4,1998.

### Site web

- balance sheet", Business Dictionary, Retrieved 8-5-2017
- république algérienne démocratique et populaire ; ministère des finances ; conseil national de la comptabilité ;Modèles des états financière [www.cnc.dz](http://www.cnc.dz)

الملاحق

الملحق رقم (01) الميزانية المالية لسنة 2018

ACTIF	2018		2017	
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	605 500	319 156	286 343	330 968
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains	14 700 000		14 700 000	14 700 000
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	17 040 475	14 388 256	2 652 218	3 415 740
Immobilisations en concession				
<b>Immobilisations encours</b>				
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Crêts et autres actifs financiers non courants	49 455 155		49 455 155	51 535 477
Crêts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>81 801 130</b>	<b>14 707 412</b>	<b>67 093 717</b>	<b>69 982 186</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
<b>Crêts et encours</b>	66 389 807		66 389 807	63 431 292
<b>Crêts et emplois assimilés</b>				
Crêts	178 387 443		178 387 443	403 892 246
Crêts débiteurs	15 830 586		15 830 586	6 072 207
Crêts et assimilés	21 133 868		21 133 868	25 282 025
Crêts et emplois assimilés				
<b>Crêts et assimilés</b>				
Crêts et autres actifs financiers courants				
	107 659 482		107 659 482	14 221 6
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>389 401 187</b>		<b>389 401 187</b>	<b>512 899</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>471 202 318</b>	<b>14 707 412</b>	<b>456 494 905</b>	<b>582 881</b>

Exercice clos le

31/12/18

## BILAN (PASSIF)

	2018	2017
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	20 000 000	20 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	2 000 000	2 000 000
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	23 095 109	13 996 109
Autres capitaux propres - Report à nouveau	115 955 701	163 785 109
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>161 050 811</b>	<b>199 785 109</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	148 333 525	148 333 525
Impôts	20 511 865	30 511 865
Autres dettes	106 552 817	106 552 817
Tresorerie passif	20 045 886	20 045 886
<b>TOTAL III</b>	<b>295 444 094</b>	<b>295 444 094</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>456 494 905</b>	<b>456 494 905</b>

à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (02) الميزانية المالية لسنة 2019

10 RUE ABDERRAHMANE CHETTOUH EL HARRACH - ALGER

Exercice clos le 31/12/19

**BILAN (PASSIF)**

	2019	2018
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis		20 000 000
Capital non appelé	100 000 000	
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	2 000 000	2 000 000
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	66 460 780	23 090 000
Autres capitaux propres - Report à nouveau	32 288 701	115 950 000
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>200 749 481</b>	<b>161 000 000</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières	4 194 699	
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>4 194 699</b>	
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	66 506 369	14 000 000
Impôts	60 446 313	2 000 000
Autres dettes	121 414 562	11 000 000
Trésorerie passif	13 916 532	
<b>TOTAL III</b>	<b>262 283 776</b>	<b>27 000 000</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>467 227 957</b>	<b>188 000 000</b>

1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Exercice clos le

31/12/19

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019	
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>		
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif		
Immobilisations incorporelles	605 500	363 781
Immobilisations corporelles		
Terrains	14 700 000	
Bâtiments		
Autres immobilisations corporelles	17 055 784	14 257 421
Immobilisations en concession		
Immobilisations encours		
Immobilisations financières		
Titres mis en équivalence		
Autres participations et créances rattachées		
Autres titres immobilisés		
Prêts et autres actifs financiers non courants	39 618 486	
Impôts différés actif		
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>71 979 770</b>	<b>14 621 202</b>
<b>ACTIF COURANT</b>		
Stocks et encours	23 082 304	
Créances et emplois assimilés		
Clients	344 169 098	
Autres débiteurs	1 654 781	
Impôts et assimilés	18 374 801	
Autres créances et emplois assimilés		
Disponibilités et assimilés		
Placements et autres actifs financiers courants		
Trésorerie	22 588 403	
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>409 869 389</b>	
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>481 849 160</b>	<b>14 621 202</b>

الجزائري بنات الزوار  
مكتب التدقيق

30 JUIN 20

الملحق رقم (03) جدول حسابات النتائج لسنة 2018

		01/01/18		au		31/12/18	
		COMPTÉ DE RESULTAT					
RUBRIQUES		2018		2017			
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)		
Ventes de marchandises							
	Produits fabriqués		374 520 924		299 771 187		
Production vendue	Prestations de services		1 222 000		4 287 000		
	Vente de travaux						
Produits annexes							
Rabais, remises, ristournes accordés							
Chiiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes					265 610		
Production stockée ou déstockée			375 742 924		304 324 798		
Production immobilisée							
Subventions d'exploitation							
<b>I-Production de l'exercice</b>			<b>375 742 924</b>		<b>304 324 798</b>		
Achats de marchandises vendues		283 553 227		239 752 093			
Matières premières							
Autres approvisionnements							
Variations des stocks							
Achats d'études et de prestations de services							
Autres consommations		649 068		731 846			
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats							
Services	Sous-traitance générale	6 701 446		6 440 000			
	Locations	252 327		1 101 143			
Services	Entretien, réparations et maintenance	669 583		645 433			
	Primes d'assurances	1 568 547		445 423			
Services	Personnel extérieur à l'entreprise						
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 258 078		730 500			
Services	Publicité	1 577 528		150 424			
	Déplacements, missions et réceptions	3 011 857		2 935 981			
Services		5 848 562		8 101 964			
Rabais, ristournes obtenus sur services extérieurs							
<b>Charges de l'exercice</b>		<b>305 090 225</b>		<b>261 034 809</b>			
<b>Produit ajouté d'exploitation (I-II)</b>			<b>70 652 698</b>		<b>43 289</b>		

... la suite sur la page sui

الملحق رقم (03) جدول حسابات النتائج لسنة 2018

Adresse:

10 RUE ABDERRAHMANE CHETTOUH EL HARRACH - ALGER

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

## COMpte DE RESULTAT ..I..



RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	5 390 562		7 559 723	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>		93 318 663		45 243 6
Autres produits opérationnels		242 887		1 268 1
Autres charges opérationnelles	894 606		10 489 128	
Dotations aux amortissements	813 789		867 046	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 959		
<b>V-Résultat opérationnel</b>		91 856 116		35 1
Produits financiers		468 810		6
Charges financières	1 990 358		773 723	
<b>-Résultat financier</b>	1 521 547		161 594	
<b>-Résultat ordinaire (V+VI)</b>		90 334 568		34
éments extraordinaires (produits) (*)				
éments extraordinaires (charges) (*)				
<b>Résultat extraordinaire</b>				
ts exigibles sur résultats	23 873 787		11 899 471	
s différés (variations) sur résultats ordinaire				
<b>SULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		66 460 780		

tailler sur état annexe à joindre

COMPTES DE RESULTAT



RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		375 553 281		374 520 924
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services		4 813 200		1 222 000
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés		298 032		
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		380 664 513		375 742 924
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>380 664 513</b>		<b>375 742 924</b>
Achats de marchandises vendues	241 799 118		283 553 227	
Matières premières	128 448			
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	895 656		649 068	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats	946 740			
Services extérieurs				
Sous-traitance générale	1 496 652		6 701 446	
Locations	2 106 514		252 327	
Entretien, réparations et maintenance	291 838		669 583	
Primes d'assurances	1 125 924		1 568 547	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 774 539		1 258 078	
Publicité	368 989		1 577 528	
Déplacements, missions et réceptions	4 737 210		3 011 857	
Autres services	5 384 459		5 848 562	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>261 056 091</b>		<b>305 090 225</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>		<b>119 608 421</b>		
Charges de personnel	20 899 195		17 849 296	

مرکز التصانيم والتطوير  
مكتب التنظيم  
رقم: 3.0 JUN 2020  
تاريخ:

... la suite sur la p

الملحق رقم (05) جدول حسابات النتائج لسنة 2018 و 2019

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		283 718 968,40	660 962 849,09
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-349 067 485,75	-389 983 823,36
Intérêts et autres frais financiers payés		-6 366 987,14	-5 082 695,54
Impôts sur les résultats payés		-21 023 877,00	-31 373 182,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!		<b>5 416 072,88</b>	<b>-8 357 701,83</b>
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-87 323 308,61	226 165 446,36
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		39 534,32	-6 229 798,90
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>-87 283 774,29</b>	<b>219 935 647,46</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 163 439,79	
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-4 510 025,97	-3 674 002,91
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		14 346 695,25	5 754 324,75
Intérêts encaissés sur placements financiers		468 810,72	612 129,16
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>9 142 040,21</b>	<b>2 692 451,00</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		4 194 699,12	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			-2 836 212,51
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>4 194 699,12</b>	<b>-2 836 212,51</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>-73 947 034,96</b>	<b>219 791 885,95</b>
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		87 613 596,19	-132 178 289,76
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		8 671 871,74	87 613 596,19
Variation de la trésorerie de la période		-78 941 724,45	219 791 885,95
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>-145 402 505,19</b>	<b>196 696 786,15</b>
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		4 994 689,49	

الشكل رقم (05) الهيكل التنظيمي للمؤسسة

